

Distr.: General
30 April 2019

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي
للإدارة الدولية للمواد
الكيميائية



الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمؤتمر
الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الاجتماع الثالث

مونتيفيديو، ٢-٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩
البند - (-) من جدول الأعمال المؤقت*

الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية عن أعمال
اجتماعه الثالث

أولاً - مقدمة

١- أنشأ المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، بموجب قراره ٦/٢ الفريق العامل المفتوح العضوية بوصفه هيئة فرعية تابعة له. ويتعين على هذا الفريق العامل أن يجتمع في السنة السابقة لكل دورة من دورات المؤتمر للاضطلاع بالأعمال التحضيرية للدورة بهدف كفالة شمولية المؤتمر وفعاليته. وعقد الاجتماع الأول للفريق العامل في بلغراد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، في حين عقد اجتماعه الثاني في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقرر المؤتمر بموجب قراره ٥/٤، أن يعقد الاجتماع الثالث للفريق العامل قبل انعقاد الدورة الخامسة للمؤتمر، وذلك في عام ٢٠١٨ أو في أوائل عام ٢٠١٩.

٢- وبناءً على ذلك، عقد الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية في ساحة أنتيل في مونتيفيديو خلال الفترة من ٢ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

ثانياً - افتتاح الاجتماع

٣- افتتحت الاجتماع رئيسة المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، السيدة غيرتروود زالر (ألمانيا)، في الساعة ١٥:١٠ من صباح يوم الثلاثاء، ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

٤- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيدة إنديا دي ليون، وزيرة الإسكان وتخطيط الأراضي والبيئة، أوروغواي؛ والسيد خورخي باسو، وزير الصحة العامة، أوروغواي؛ والسيد أرييل بيرغامينو، نائب وزير خارجية أوروغواي؛ والسيدة زالر، رئيسة المديرية العامة للبيئة والصحة، ومكافحة الانبعاثات، وسلامة المنشآت والنقل والسلامة الكيميائية، الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة وأمان المفاعلات، ألمانيا؛ والسيد لورينتيو أديان

نيكولاسكو، وزير الدولة بوزارة البيئة، رومانيا؛ والسيد تيم كاستن، نائب مدير شعبة الاقتصاد، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥- ووجهت السيدة دي ليون في ملاحظاتها الانتباه إلى التزامات أوروغواي وجهودها المتواصلة للنهوض بالخطة الدولية للسلامة الكيميائية والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مؤكدةً أن أوروغواي بوصفها بلداً يعتمد على مصائد الأسماك والزراعة، تواجه زيادة في استخدام الكيماويات الزراعية مما يتطلب بذل المزيد من الجهود لحماية التنوع البيولوجي وصحة الإنسان والنظم الإيكولوجية. وقد وفر النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية إطاراً لمشاركة جميع القطاعات والجهات المعنية ذات الصلة، وأحرز تقدماً كبيراً نحو تحقيق هدف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠، لكن لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل، كما أن الزيادة في إنتاج المواد الكيميائية على الصعيد العالمي تشكل تحدياً جديداً في وجه الإدارة السليمة لها وتقييم المخاطر التي تشكلها، وبخاصة في البلدان النامية. وأضافت أن التعاون الدولي هو أمر بالغ الأهمية في الاستفادة من التقدم المحرز وفي سد الفجوات المعرفية القائمة. ويتيح الاجتماع الحالي فرصةً للاستمرار في التقدم نحو تعزيز إظهار وإبراز أهمية الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية والنفايات وللضمان قدماء في تنفيذ خطة السلامة الكيميائية لما بعد عام ٢٠٢٠. وفي الختام، تمت للفريق العامل النجاح في مداولاته بهدف ضمان نجاح الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، وتحقيق مستقبل أفضل وأوفر صحةً للجميع.

٦- وأبرز السيد باسو في البيان الذي أدلى به الحاجة إلى اتباع نهج متعدد القطاعات للتصدي للتحدي المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وفي عام ٢٠١٧، اعتمدت جمعية الصحة العالمية خريطة طريق لتعزيز مشاركة القطاع الصحي في النهج الاستراتيجي من أجل تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ وما بعده. وقامت خريطة الطريق، التي دعت إلى اتخاذ إجراءات في مجالات الحد من المخاطر وتوفير المعارف والأدلة والقدرات المؤسسية والقيادة والتنسيق، بمساعدة وزارات الصحة في التخطيط وتحديد أولوياتها، وقدمت لها الدعم من أجل بناء القدرات والتنوع، ومكنتها من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مواد كيميائية معروفة. وينبغي اعتماد النهج التحويطي فيما يتعلق بالمواد الكيميائية التي ما زال عدم اليقين يحوطها. وعلى العموم فإن البلدان تتحمل مسؤولية مشتركة على صعيد إنتاج المعارف بشأن المخاطر التي تتعرض لها التنمية البشرية والإنسان طوال دورات المواد الكيميائية وإتاحة تلك المعارف لصناع القرار. وهناك حاجة إلى التعاون فيما بين الكثير من القطاعات، بما في ذلك الصحة، والبيئة، والصناعة، والنقل، والتجارة، والزراعة، وكذلك مع الأوساط الأكاديمية ومنظمات العمال والمجتمع المدني، لتحديد ممارسات أكثر أمناً واستدامةً لإدارة المواد الكيميائية.

٧- وركز السيد أربيل بيرغامينو في ملاحظاته على أهمية النهج الاستراتيجي والفريق العامل المفتوح العضوية في الجهود الدولية في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وجعل الفريق العامل على وجه الخصوص تعزيز بناء القدرات ممكناً في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وكذلك تعزيز الحوار مع القطاع الخاص والجهات الأخرى بشأن الإدارة والاستخدام المستدام للمواد الكيميائية. وقال إن استمرارية الفريق أمر أساسي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تعد أكثر خطة تنمية مشروعة وقوية وجريئة متاحة حالياً للإنسانية. وأضاف أن الفريق العامل ضروري لمعالجة المواد الكيميائية غير المشمولة بالاتفاقات الدولية، وتوفير الوسائل الكفيلة بتعزيز وتشجيع الحوار مع الجهات الفاعلة في مجال الصناعة ومع القطاع الخاص. ويكتسب أهمية حيوية أيضاً وجود آلية مالية سليمة لأداة ما بعد عام ٢٠٢٠، وتبادل المعارف والتكنولوجيا، وبناء القدرات.

٨- وبدأت السيدة زالر بالإشارة إلى أن عملية ما بين الدورات التي تنظر في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠ أرسى الأساس لمفاوضات مثمرة

في الاجتماع الحالي. وقد نوقشت بشكل مكثف الرؤية والنطاق والمبادئ والأهداف الاستراتيجية للإطار المستقبلي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وأُعربت عن أملها في حدوث تقدم كبير بخصوص هذه العناصر أو حتى في وضعها في صيغتها النهائية وتقديمها إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية لكي يعتمد عليها إن أمكن في دورته الخامسة. أما العناصر الإضافية المتمثلة في الترتيبات المؤسسية والآليات لدعم التنفيذ والاعتبارات المالية فيمكن أن تناقش في الاجتماع الثالث لعملية ما بين الدورات. ووجهت الانتباه إلى بندين من بنود جدول الأعمال ذَوِي أهمية خاصة للاجتماع الحالي. أولاً، البند ٣، بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، وهو بند أُرست الورقة التي أعدها الرئيس المشارك لعملية ما بين الدورات أساساً ممتازاً لمناقشته؛ وثانياً، البند ٤، بشأن التقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف العامة لعام ٢٠٢٠ المتمثلة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ورغم أن بعض التقدم قد تحقق بالتأكيد إلا أن النهج الاستراتيجي، بوصفه منبراً طوعياً متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة، غير قادر على الوفاء بجميع الوعود المرتبطة بإطلاقه في عام ٢٠٠٦. ولن يتسنى تحقيق هدف عام ٢٠٢٠، وكذلك لم يعزز بشكل كاف الاتساق وأوجه التآزر بين المنظمات، التي ينبغي أن تسهم في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وبناءً على ذلك فإن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ويدعو التقرير الثاني للتوقعات العالمية للمواد الكيميائية، الذي أُطلق مؤخراً والمعنون "من التراكبات إلى حلول مبتكرة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، إلى إنشاء إطار عالمي شامل لتعزيز التزام وانخراط جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. ودعت الممثلين لمناقشة الهيكل المحتمل لهذا الإطار.

٩- وقال السيد نيكولاسكو، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إن ورقة الرئيس المشاركين توفر أساساً ممتازاً لوضع توصيات محددة بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠. وقد نفذ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عملاً على نفس المنوال سيُعرض في الاجتماع الحالي. ويتيح الاجتماع الحالي، الذي يعقد في لحظة حاسمة، في أعقاب الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة وبعد إطلاق تحالف الطموح العالمي المعني بالمواد الكيميائية والنفايات، وكلاهما أظهر وعياً سياسياً بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، فرصة لإحداث تغيير حقيقي. أما التقرير الثاني للتوقعات العالمية للمواد الكيميائية فقد بيّن، من خلال رسالته التي مؤداها أن هدف عام ٢٠٢٠ لن يتحقق، أن بقاء الأمور على حالها ليس خياراً عملياً. ويتعين على مقرري السياسات تكثيف جهودهم من أجل تحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٣٠ على أبعد تقدير. ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب جميع أصحاب المصلحة لتعزيز وتحديد أولويات الجهود المبذولة على صعيد الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك اعتماد الإطار التمكيني المحسن من أجل التنفيذ الفعال لأبعاد خطة عام ٢٠٣٠ الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات. وفي الختام، رحب باستخدام الغايات الموصى بها المبينة في ورقة الرئيس المشاركين كأساس لمواصلة العمل فيما بين الدورات ووضع مؤشرات في نفس الوقت للسماح باستعراض التقدم المحرز.

١٠- وقال السيد كاستن في ملاحظاته إن الاجتماع الحالي جاء في وقت محوري يواجه فيه العالم تحديات بيئية متعددة مثل فقدان التنوع البيولوجي، ومقاومة مضادات الميكروبات، وتغير المناخ، والتلوث، وكلها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وإلى جانب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، يسعى النهج الاستراتيجي إلى تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وهو أمر أساسي لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ ورؤية كوكب سليم لأناس أصحاء. وأضاف أن العديد من نتائج الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة تتسم بالأهمية للاجتماع الحالي، بما في ذلك الإعلان الوزاري بشأن إيجاد حلول مبتكرة للتحديات البيئية ومن أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين، الذي أكدت فيه جمعية البيئة ضرورة تضافر الجهود من أجل تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ وتوفير إطار تمكيني لما بعد عام ٢٠٢٠، والقرارات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وبشأن القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة،

وبشأن المنتجات البلاستيكية التي تستخدم لمرة واحدة. كذلك أُصدر خلال الدورة الرابعة لجمعية البيئة التقرير الثاني للتوقعات العالمية للمواد الكيميائية، الذي يبين أن التقدم المحرز كان متفاوتاً وأن العالم لا يسير على المسار الصحيح لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠. وأظهرت ردود الفعل الإيجابية بشأن التقرير والاهتمام العام بما أن العالم منتبه، أكثر من أي وقت مضى، إلى سبل تأثير المواد الكيميائية على صحة الإنسان والبيئة. وشجع السيد كاستن الممثلين على السعي إلى التغيير والتحلي بالطموح العالي على نطاق المنظومة فيما يخص الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، وأن يأخذوا في الاعتبار أن الحلول موجودة، إلا أن هناك حاجة ملحة لعمل أكثر طموحاً في جميع أنحاء العالم من جانب جميع أصحاب المصلحة.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- إقرار جدول الأعمال

١١- أقر الفريق العامل جدول الأعمال المبين أدناه على أساس جدول الأعمال المؤقت (SAICM/OEWG.3/1):

- ١- افتتاح الاجتماع.
- ٢- المسائل التنظيمية:
 - (أ) إقرار جدول الأعمال؛
 - (ب) تنظيم العمل.
- ٣- النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠:
 - (أ) التقييم المستقل للنهج الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥؛
 - (ب) الاعتبارات المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠:
 - '١' إعداد التوصيات للدورة الخامسة من المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية؛
 - '٢' الجدول الزمني لعملية ما بين الدورات التي تنظر في النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠.
- ٤- التقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف العامة لعام ٢٠٢٠ المتمثلة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية:
 - (أ) التقرير المرحلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦؛
 - (ب) التوجه العام والتوجيهات نحو تحقيق هدف عام ٢٠٢٠؛
 - (ج) مسائل السياسات العامة الناشئة، وغيرها من المسائل المثيرة للقلق؛
 - (د) تنفيذ استراتيجية القطاع الصحي؛
 - (هـ) تمويل النهج الاستراتيجي.
- ٥- الأنشطة المقررة للأمانة ومشروع ميزانيتها لفترة السنتين ٢٠١٩-٢٠٢٠.
- ٦- التحضيرات للدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.
- ٧- مسائل أخرى.
- ٨- اعتماد تقرير الاجتماع.
- ٩- اختتام الاجتماع.

باء- تنظيم العمل

١- الحضور

١٢- مثلت في الاجتماع الحكومات المشاركة التالية: الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، وإسبانيا، وإستونيا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، وبلجيكا، وبليز، وبنما، ويوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتشيكيا، وتوفالو، وجامايكا، وجزر القمر، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، والدانرك، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسري لانكا، وسلوفاكيا، والسنغال، والسودان، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وصربيا، والصين، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغيانا، وفرنسا، وفتزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفلندا، والكاميرون، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، وكينيا، ولاتفيا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، ومقدونيا الشمالية، والترويج، والنمسا، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان

١٣- مثلت في الاجتماع المنظمات الحكومية الدولية التالية: معهد أفريقيا، ومركز رابطة الدول المستقلة، والوكالة الأوروبية للمواد الكيميائية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومرفق البيئة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، وأمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وأمانة اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي.

١٤- ومثلت المنظمات غير الحكومية التالية في الدورة: أكاديمية المياه، ومنظمة أديلفي للبحوث، وخطة البيئة والتنمية المسؤولة، والمركز الآسيوي للصحة البيئية، ورابطة التثقيف البيئي للأجيال المقبلة، ورابطة الرفاهية، والمركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا لمنطقة البحر الكاريبي في ترينيداد وتوباغو التابع لاتفاقية بازل؛ والمركز التنسيقي التابع لاتفاقية بازل/المركز الإقليمي التابع لاتفاقية استكهولم لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أوروغواي، وكاسا سيم-فياس فيردز، وشبكة المنظمات البيئية غير الحكومية في القوقاز، ومركز القانون البيئي الدولي، ومركز الصحة العامة والتنمية البيئية، ومركز البحوث والتثقيف لأغراض التنمية، ومركز البيئة والعدالة والتنمية، والمكتب البيئي الأوروبي، وجمعية أصدقاء الأرض في ألمانيا، ومجلس "جرين بيس" الدولي، والرعاية الصحية دون أضرار، ودعم العدالة الصحية والبيئية، ومعهد العلوم والتكنولوجيا والسياسات (المعهد الفدرالي السويسري للتكنولوجيا في زيورخ)/الفريق الدولي المعني بالتلوث الكيميائي، وواجهة تدخلات التنمية، والرابطة الدولية لأسبستوس الكرايسوتيل، والرابطة الدولية للإصلاحات المجتمعية، والشبكة الدولية للتخلص من الملوثات العضوية الثابتة، والرابطة الدولية للأطباء من أجل البيئة، ومنظمة لوك كاليان سيفا كندرا، ومعهد عمليات أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وشبكة العمل المتعلق بمبيدات الآفات، ورابطة علاقة العمل في مجال مبيدات الآفات (إثيوبيا)، ورابال أوروغواي، والفريق المعني بنتائج مؤتمر القمة، والجمعية السويدية للحفاظ على الطبيعة، ورابطة المواد السامة، ورابطة توكسيسيفيرا للصحة البيئية، ومجلس الولايات المتحدة للأعمال التجارية

الدولية، وجامعة كيب تاون، وجامعة ليفربول/الاتحاد الدولي لنقابات العمال، وجامعة الجمهورية (أوروغواي)، والشباب المتطوعون من أجل البيئة في الكاميرون.

١٥- ومثلت كذلك كيانات القطاع الخاص التالية: الرابطة البرازيلية الكيميائية، ومركز التدريب على المكبات الثقيلة (هايتي)، ومنظمة كروبيلايف الدولية، والرابطات الدولية للاتجار في المواد الكيميائية، والمجلس الدولي للرابطات الكيميائية، وملبو للاستشارات، والرابطة السويدية للصناعات الصيدلانية.

١٦- ومثلت أيضاً الكيانات الأخرى التالية: منظمة أدايتا للهندسة البيئية، ومعهد إي إكس للبحوث، والمركز التعاوني الدولي للكيمياء المستدامة.

٢- الموظفون

١٧- يطبق النظام الداخلي للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٣ من ذلك النظام الداخلي، على اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية مع تعديل ما يلزم تعديله. ووفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٤، يعمل الموظفون المنتخبون في الدورة الرابعة للمؤتمر بوصفهم أعضاء المكتب خلال الاجتماع الحالي. ولكن منذ الدورة الرابعة استبدل عدد من أعضاء المكتب الذين انتخبهم المؤتمر وفقاً للمادة ١٩ من النظام الداخلي.

١٨- وبذلك، يتكون مكتب الاجتماع الحالي من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الرئيسة: السيدة غيرترود زالر (ألمانيا)

نواب الرئيسة: السيد ريتيش كومار سينغ (الهند)

السيد سايمون دومغالسكي (بولندا)

السيدة فالنتينا سيررا (أوروغواي)

السيد ديفيد كابينديولا (زامبيا)

١٩- ويقوم السيد دومغالسكي أيضاً بمهمة المقرر.

٢٠- وأشارت الرئيسة إلى أن السيد برايان كولر استقال من عضوية المكتب بصفته ممثلاً للجهات صاحبة المصلحة من نقابات العمال واختارت مجموعة قطاع نقابات العمال السيد روري أونيل للحلول محله. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل السيد ديفيد مورين (كندا) القيام بمهمة أحد الرئيسين المشاركين لعملية ما بين الدورات، ولكن يلزم تعيين رئيس مشارك آخر ليحل محل السيدة ليتيسيا رايس دي كارفالو التي أنهت مهامها في حكومة البرازيل، وبالتالي أنهت عملها أيضاً مع النهج الاستراتيجي، خلال فترة ما بين الدورتين. واتفق الفريق العامل على تناول تعيين رئيس مشارك جديد في إطار البند ٣ (ب) '١'.

٣- تنظيم العمل

٢١- لدى اضطلاع الفريق العامل بأعماله في الاجتماع الحالي، كان معروضاً عليه وثائق عمل ووثائق إعلامية تتعلق بمختلف البنود المدرجة في جدول أعمال الاجتماع. وترد في الوثيقة SAICM/OEWG.3/INF/38 الوثائق المذكورة مرتبة وفقاً لبنود جدول الأعمال المتعلقة بها.

٢٢- واتفق الفريق العامل على العمل وفقاً للمقترح الوارد في مذكرة سيناريو أعدتها الرئيسة (SAICM/OEWG.3/2). وهكذا فقد أُنْفِق، ضمن جملة أمور، على العمل في جلسات عامة يومياً من الساعة ١٠:٠٠ إلى الساعة ١٣:٠٠ ومن الساعة ١٥:٠٠ إلى الساعة ١٨:٠٠، رهناً بإجراء ما يلزم من التعديلات،

وإنشاء ما يُرى ضرورياً من الأفرقة المصغرة، على ألا يعمل أكثر من فريق واحد منها في نفس وقت انعقاد الجلسات العامة وألا يجتمع أكثر من فريقين في نفس الوقت.

٤- بيانات بشأن أهداف الاجتماع

٢٣- أدلى عدد من الممثلين ببيانات عامة، منهم عدة ممثلين تكلموا باسم مجموعات من البلدان، وتناولت البيانات المسائل التي ستناقش خلال الاجتماع. وأُقيمت أولاً بيانات باسم المجموعات الإقليمية للبلدان، أعقبها بيانات من ممثلي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وقطاعات الصناعة ونقابات العمال.

(أ) المجموعات الإقليمية

٢٤- تحدث ممثل زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية، فأشار إلى أن أفريقيا تمثل مستودعاً صافياً للمواد الكيميائية وتواجه تحديات خطيرة في إدارة المواد الكيميائية والنفايات على نحو سليم بيئياً. وأعرب عن الأمل في أن يبني الإطار المستقبلي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية على النجاحات التي تحققت في النهج الاستراتيجي مع التعويض عن فشلها في تحقيق هدف العام ٢٠٢٠. وأضاف أنه ينبغي المضي قدماً في عناصر النهج الاستراتيجي التي أدت إلى تحقيق الإنجازات السابقة. وعلى الرغم من أن الإطار لا ينبغي تقييده زمنياً، فمن المفروض أن يتضمن غايات وأهدافاً محددة وقابلة للقياس وممكنة التحقيق وملئمة ومحددة المدة. وينبغي أن يكون متعدد القطاعات بطبيعته، ويغطي بالتزام سياسي رفيع المستوى من أجل تحسين ظهور جدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات وربطه بشكل مباشر أكثر مع تنفيذ خطة العام ٢٠٣٠. وينبغي أن يشجع استخدام قطاع الصناعة للكيميائيات الخضراء (المراعية للبيئة) والكيميائيات المستدامة. وتتسم كفاية الموارد المالية وإمكانية التنبؤ بها واستدامتها بأهمية حاسمة للتنفيذ، على النحو الذي يشير إليه تقييم النهج الاستراتيجي والتقرير الثاني للتوقعات العالمية للمواد الكيميائية، وينبغي أن ينص الإطار الجديد على ذلك. ومن شأن تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات أن ييسر ترشيح المسائل السياسية المستجدة التي تحظى بالاهتمام العالمي وأن يحمي البلدان من التعرض للتهريب أثناء عملية الترشيح. واختتم بقوله إن أهداف الإطار المستقبلي ينبغي أن تركز على أهداف التنمية المستدامة.

٢٥- وتحدث ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، فقال إن الوقت حان لحقبة جديدة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، ولكن التحديات القائمة أمام تحقيق هدف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول العام ٢٠٢٠ لا ينبغي أن تطغى على الأهداف الطموحة الجديدة لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠. وينبغي مواصلة تعزيز الأنشطة الجارية، مع إيلاء الاهتمام الواجب للمبادئ المختلفة، بما في ذلك مبادئ المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة، وزيادة التعاون الإقليمي. ويمثل إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والتوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠ بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية الذي يتضمن ١١ عنصراً أساسياً و٦ من مجالات النشاط الأساسية، وخطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي أدوات مفيدة لتقييم التنفيذ وتحسينه في الطريق إلى العام ٢٠٢٠. وكشفت وثائق مختلفة عن فجوات كبيرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛ وعن نمو التجارة الدولية للمواد الكيميائية، مما أدى إلى اتساع الفجوات التي كانت قائمة سابقاً؛ وضرورة المساعدة التقنية والدعم المالي ونقل التكنولوجيا؛ وأهمية الموارد المالية المحددة والمستدامة والكافية والتي تيسر الاستفادة منها في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛ وضرورة الحفاظ على استمرارية الإسهامات التي تقدمها المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتوسيع نطاق النهج نفسه إلى الأمانة المستقبلية لمنبر ما بعد العام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى الموارد الكافية والمزيد من المسؤوليات؛ وضرورة تطبيق المسؤولية الممتدة للمنتج على كامل دورات المواد الكيميائية. وسيتطلب الأمر إجراء مداولات شاملة للجميع وشفافة لتحقيق نهج وهيكلي يتسمان بالشمول والجاذبية لإطار ما بعد العام ٢٠٢٠، كما تلزم معالجة احتياجات البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢٦- وتحدث ممثل الأرجنتين باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، فأعرب عن تأييده لضرورة إقامة إطار واسع وشامل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات المتعلقة بها. وينبغي للإطار أن يعالج الحاجة إلى وضع وتنفيذ وتطبيق القوانين والسياسات الأساسية في مجال الإدارة، وأن يشمل ويدمج جميع الصكوك الدولية السارية ويسعى إلى إنشاء التآزر والاتساق. وينبغي أن يكون طموحاً وشاملاً وصالحاً لكل زمان، على أن يظل في نفس الوقت بسيطاً وواضحاً وموجزاً. وينبغي أن يشمل نطاقه الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وأي نوع من أنواع النفايات المرتبطة بالمواد الكيميائية، وأن يأخذ في الاعتبار نهج دورة الحياة الذي يجسده هدف العام ٢٠٢٠ للنهج الاستراتيجي، وأن يساهم في أهداف التنمية المستدامة. وكذلك ينبغي أن يتبع نهجاً متعدد القطاعات، يشمل مشاركة أساسية من القطاع الصحي وتركيزاً على حقوق الإنسان. وينبغي له أن يعزز قدرات البلدان النامية على الإدارة المتكاملة ويشجع نقل أنواع التكنولوجيا الأنظف والأكثر أماناً إلى تلك البلدان. وينبغي أن يدعم أيضاً تفاعلاً قوياً بين السياسة العامة والعلم. وينبغي أن تشمل أهدافه تعبئة ما يكفي من الموارد المالية وغير المالية للتنفيذ، بالنظر إلى الأهمية الحرجة التي يتسم بها التمويل الطويل الأمد والمستدام والكافي الذي يأتي في وقت مناسب ويمكن التنبؤ به ويتيسر الحصول عليه، والذي يترافق مع المساعدة التقنية المناسبة، وذلك من أجل الإدارة الرشيدة للمواد الكيميائية والنفايات المرتبطة بها. وأضاف أنه لضمان توفر الموارد المالية الكافية، ينبغي زيادة إسهامات كيانات القطاع الخاص على طول سلسلة القيمة. وعلاوةً على ذلك، فإن الآليات القائمة، مثل مرفق البيئة العالمية والتبرعات، ينبغي أن يكملها إنشاء صندوق محدد للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني طائفة من الأدوات المالية الرامية إلى تطوير القدرات، وجذب الاستثمار.

٢٧- وتحدث ممثل الاتحاد الروسي باسم دول أوروبا الشرقية والوسطى، فقال إن هذا الاجتماع يمثل لحظة تاريخية، تتيح الفرصة لتذكر ما أحرز من تقدم وللنظر في الأسباب التي تمنع تحقيق هدف العام ٢٠٢٠. وأضاف أن التقرير الثاني للتوقعات العالمية للمواد الكيميائية والتقرير المحلي عن التقدم المحرز في تنفيذ التوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠، يبينان أنه مع زيادة الإنتاج والاستهلاك والتجارة العالمية للمواد الكيميائية ومع انتقال الإنتاج العالمي منها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من المهم أن تكون جميع البلدان مستعدة استعداداً جيداً لمواجهة التحديات المستجدة في مجال إدارة المواد الكيميائية. وبالنسبة للإطار المستقبلي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، يتسم الدعم السياسي بأهمية بالغة، ولكنه يُكتسب أساساً عن طريق الوعي العام، وهذا ما شهدته العالم في التعامل مع مشكلتي تغير المناخ والنفايات البلاستيكية. ويمكن أن يتحقق اعتراف مماثل بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية عن طريق تعزيز أوجه التآزر فيما بين الاتفاقيات المعنية بالمواد الكيميائية ومكافحة النفايات وغيرها من المفاهيم السياساتية والمبادرات، مثل خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. وينبغي أن يغطي الإطار المستقبلي الدورة الكاملة من الإنتاج والاستهلاك إلى إدارة النفايات. وينبغي تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات على الصعيد الدولي، على النحو الذي طلبته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة، مع مراعاة الآليات القائمة لتحقيق أقصى قدر ممكن من فعالية التكلفة، وللاستفادة القصوى من أنواع التكنولوجيا الجديدة، وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة وتحسين هذا التنفيذ على الصعيد الوطني. وينبغي للإطار المستقبلي أن يؤكد مجدداً على الوثائق الأساسية للنهج الاستراتيجي، مثل إعلان دبي، وأن يتم خطة العام ٢٠٣٠، مبنياً على الجودة التي تؤدي بها الإدارة السليمة للمواد الكيميائية إلى دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يشمل الإطار أيضاً جميع القطاعات، بما في ذلك تلك التي لا تشارك عادة، وأن يستكشف الروابط مع مسائل من قبيل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وفي هذا الصدد، تجدر ملاحظة اعتماد جمعية الصحة العالمية لخريطة طريق المواد الكيميائية التي أصدرتها منظمة الصحة العالمية.

(ب) المنظمات الحكومية الدولية

٢٨- قالت ممثلة البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية إن البرنامج يعمل جاهداً على تنفيذ طائفة واسعة من الأنشطة التي تدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي، وورد شرح لها في مذكرة معلومات أعدها البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية للاجتماع الحالي (SAICM/OEWG.3/INF/6). وكان الطابع المتعدد القطاعات والمتعدد أصحاب المصلحة للنهج الاستراتيجي أحد مواطن القوة والسمات الفريدة للنهج، ولكن بالنظر إلى أن مشاركة القطاعات والجهات المعنية المختلفة في النهج الاستراتيجي جاءت متفاوتة في الممارسة العملية، فإن البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية يقترح سبباً تكفل مشاركة أقوى من جميع القطاعات المعنية وأصحاب المصلحة في إطار ما بعد العام ٢٠٢٠. وأعربت عن رأي مفاده أن الغرض من إطار ما بعد العام ٢٠٢٠ ينبغي أن يكون تحسين صحة الناس والنظم الإيكولوجية، مع مراعاة الأولويات الوطنية والإقليمية وخطة عام ٢٠٣٠. وفي الختام، قالت إن البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية ملتزم التزاماً كاملاً بالنهج الاستراتيجي لعملية ما بعد العام ٢٠٢٠.

٢٩- وشدد ممثل معهد أفريقيا على أهمية بحث اللبنة الرئيسية لإطار ما بعد العام ٢٠٢٠، بما في ذلك رؤية الإطار، ومبادئه، وحوكمته، وآلياته المالية، وإطاره المؤسسي، فضلاً عن الجهات الفاعلة الرئيسية في الإطار ودور كل منها، مع التشديد على أن الصناعة يجب أن تكون أكثر استجابة، ومشاركة في الإطار. ويمثل التعاون الدولي، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والشراكات الأقوى والأوسع نطاقاً جميعها عناصر أساسية للنجاح. وإذ يلاحظ أنه لا يمكن تحقيق أي تقدم دون توفير ما يكفي من الموارد المالية، أعرب الممثل عن أمله في أن يناقش الفريق العامل آلية مالية للمستقبل في الاجتماع الحالي.

(ج) المنظمات غير الحكومية

٣٠- أعربت ممثلة لمنظمة غير حكومية عن قلقها العميق إزاء فشل النهج الاستراتيجي للتصدي لمسألة المبيدات الشديدة الخطورة، ملاحظة أنه على الرغم من محاولات المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية لمعالجة المسألة في دورتيه الثالثة والرابعة من خلال الدعوة، فيهما على التوالي، إلى التخلص التدريجي على الصعيد العالمي من مبيدات الآفات وإلى إنشاء تحالف عالمي معني بالمبيدات الشديدة الخطورة، فإن هذه الجهود أحبطها عدد قليل من الممثلين. وسلطت الضوء على النتائج المستمدة من برنامج رصد نفذته مؤخراً شبكة العمل المتعلقة بمبيدات الآفات في آسيا والمحيط الهادئ في سبعة بلدان في آسيا حيث وُجد أن ٧٠ في المائة من المزارعين يعانون من تسمم حاد بمبيدات الآفات، وحثت الممثلين على النظر فيما إذا كان هذا الوضع مقبولاً بالنسبة لهم، وإذا كان الجواب لا، دعتهم إلى التفكير في كيفية تحسين "الإصدار ٢ من النهج الاستراتيجي" لكي تُتخذ الإجراءات بشأن المبيدات الشديدة الخطورة. واقترحت أيضاً أنه، في سياق مناقشة البرنامج الأوسع لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠، سيكون من المهم النظر في كيف التوصية بإدراج القضية المثيرة للقلق التي لم يتمكن النهج الاستراتيجي من حلها في بروتوكول محدد.

٣١- وقال ممثل عن منظمة غير حكومية إنه يلزم التوصل إلى اتفاق عالمي جديد بشأن السلامة الكيميائية وينبغي أن ينطوي الاتفاق على نسخة محسنة من النهج الاستراتيجي، تعرف أيضاً باسم "الإصدار ٢ من النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية"، وعلى إطار تمكيني للتصدي للتحدي المتنامي المتمثل في التعامل مع الآثار الصحية والاقتصادية والبيئية لإنتاج المواد الكيميائية والنفايات واستخدامها والتخلص منها. وينبغي أن يكون الإطار والنهج على حد سواء صالحين لكل زمان ولكنهما يشتملان على علامات مرحلية قابلة للقياس ومحددة

زمنياً؛ وينبغي أن يشملاً الوقاية والتحوط على سبيل الأولوية؛ وأن يعمل على حماية الصحة البشرية والبيئة؛ وأن يغطيا الدورة الكاملة للمواد الكيميائية والنفايات. وينبغي أن يعمل الإطار التمكيني كمنظومة لجميع الاتفاقات المتعلقة بالمواد الكيميائية، وينبغي اعتماده على أعلى مستوى، بما في ذلك اعتماده من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن يكون مفتوحاً وشاملاً وشفافاً، وأن يتبع نهجاً متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة. وأضاف أن من الأهمية بمكان إنشاء آلية مالية توفر تمويلاً جديداً وإضافياً وكافياً ومستداماً يمكن التنبؤ به ويتيسر الحصول عليه لجميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات. وأضاف أن استيعاب التكاليف التي تقع على كاهل المجتمع من جراء استخدام المواد الكيميائية لدى القطاعات الصناعية المعنية اعتبر ذا أهمية حرجة في ذلك الصدد.

٣٢- وقال ممثل عن قطاع الصناعة إنه يثمن الطابع المتعدد القطاعات والمتعدد أصحاب المصلحة للنهج الاستراتيجي ويجبذ إدراج إجراءات ملموسة من الجهات المعنية الرئيسية ترتبط بالأهداف والغايات المبينة في الورقة المقدمة من الرئيسين المشاركين لعملية ما بين الدورات (SAICM/OEWG.3/4). وأضاف إن منظمته ملتزمة بمهدف تحقيق الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية والنفايات وبأهداف التنمية المستدامة من خلال برنامجها للرعاية المسؤولة، ومبادراتها لبناء القدرات، وتعزيز إدارة المعارف وتقاسم المعلومات، وشجع المشاركين على استعراض وثيقة معلومات قدمها المجلس الدولي للرابطات الكيميائية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن إدارة المعارف وتقاسم المعلومات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية الصناعية (SAICM/OEWG.3/INF/28). وقال إنه ينبغي أن يكون تقاسم المعلومات عنصراً أساسياً في "الإصدار ٢ من النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية"، وينبغي إنشاء مستودع عالمي للمعلومات المتاحة للجمهور بشأن المواد الكيميائية.

٣٣- وحث ممثل النقابات الفريق العامل على النظر في القضايا التي تواجه العمال والدور الذي يمكن أن يؤديه العمال ونقاباتهم في منع معدلات الوفيات والاعتلال غير المقبولة بسبب التعرض للمواد الكيميائية في العمل، والتي كانت أكثر تواتراً وأشدّ ضرراً من الإطلاقات البيئية ولكنها تمثل أحد أشكال الضرر التبعي المعتمدة رسمياً والمرتبطة باستخدام المواد الكيميائية. ومن أجل نجاح النهج الاستراتيجي، يجب أن يعزز النهج جدول أعمال حقوق الإنسان وينبغي أن يشمل الحقوق الأساسية في مكان العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية؛ وأن يشجع على المشاركة الرفيعة المستوى من جميع المستويات الحكومية، بما في ذلك المشاركة من إدارات التجارة والمالية التي تؤدي سياساتها في كثير من الأحيان إلى تقويض السياسات البيئية وتشجع على نقل المخاطر إلى البلدان النامية وعلى نمو قوة عاملة عالمية غير مستقرة بشكل متزايد في جميع البلدان؛ وأن يعزز الشفافية، بحيث لا يمكن حرمان العمال ولا عامة الناس من إمكانية الحصول على المعلومات عن المواد التي تسممهم أو تقتلهم.

٣٤- وأعربت ممثلة عن قطاع الصحة في المجتمع المدني عن تأييدها "للإصدار ٢ من النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية"، مشيرةً إلى أنه يجب عليه البناء على النجاحات والتعلم من أخطاء النهج الاستراتيجي من أجل ضمان الوقاية الأولية من خلال إدماج الحيطرة، والكيمياء الخضراء (المراعية للبيئة) والمستدامة، وكذلك مفهوم الصحة المهنية للتسلسل الهرمي للضوابط، في خطط التنفيذ الوطنية الشاملة التي تضم جميع الصكوك ذات الصلة والوكالات التي يلزم عملها معاً من أجل حماية الصحة البشرية والبيئة من المواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها. وأضاف أن الورقة التي قدمها الرئيسان المشاركان توفر أساساً جيداً لبناء "الإصدار ٢ من النهج الاستراتيجي"، وأنه تلزم فعالية أكبر في معالجة الأخطار التي تهدد الصحة من جراء استخدام المواد الكيميائية الخطرة والمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات من خلال الشفافية، والوقاية، والحيطرة، وأن يوضع في الاعتبار أن النهج الاستراتيجي لم يفِ بما وعد به بسبب الافتقار إلى آليات الإدارة المنسقة، وعدم كفاية التمويل.

رابعاً- النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠

ألف- التقييم المستقل للنهج الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥

٣٥- عند تقديم هذا البند الفرعي، أشارت الرئيسة إلى أن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية قد وضع، في قراره ٤/٤، اختصاصات لإجراء تقييم مستقل للنهج الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥، ووجه المؤتمر الفريق العامل إلى النظر في استنتاجات التقييم المستقل وتقديمها لكي ينظر فيها في دورته الخامسة. وأعربت عن أسفها لحدوث تأخير كبير في الانتهاء من التقييم، الذي لم تتوافر النسخة الكاملة منه بعد. غير أنه قد أتيحت للفريق العامل في اليوم السابق نسخة مسبقة من الموجز التنفيذي للتقييم (SAICM/OEWG.3/3)، وأكد المقيّم المستقل للأمانة أن تقرير التقييم النهائي والنسخة النهائية من الموجز التنفيذي سيتوافران بنهاية نيسان/أبريل ٢٠١٩. علاوةً على ذلك، قدم المقيّم لمحة عامة عن عملية التقييم والنتائج المؤقتة في الاجتماعات السابقة، وأجرت عملية ما بين الدورات مناقشة مفصلة حول هذه النتائج في اجتماعها الثاني.

٣٦- واسترعى ممثل الأمانة الانتباه إلى الصفحة الأولى من النسخة المسبقة من الموجز التنفيذي وقرأ رسالة المقيّم المستقل الواردة فيها.

٣٧- وشاهد الفريق العامل بعد ذلك عرضاً بالفيديو للتقييم أعده المقيّم المستقل وأوجز فيه خلفية التقييم ومنهجيته ونتائجه الرئيسية على النحو الوارد في الوثيقة SAICM/OEWG.3/3.

٣٨- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب الممثلون عن تقديرهم للمقيّم المستقل على عمله وعرضه وموجزه التنفيذي، ولكنهم أعربوا عن أسفهم للتأخر الكبير في تقديم الموجز التنفيذي، مما جعل من المستحيل النظر فيه بالتفصيل، ولأن تقرير التقييم الكامل، الذي قدموا التعليقات عليه، لم يعرض لكي ينظر فيه الفريق العامل في الاجتماع الحالي.

٣٩- وقال أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، إن النهج الاستراتيجي كان أداة مفيدة للغاية تمكن بموجبها أصحاب المصلحة المعنيين من مختلف القطاعات من تناول مسألة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بطريقة بناءة، بما في ذلك ما يتعلق بالسياسات الناشئة والمسائل الأخرى المثيرة للقلق، وإن عمل النهج ساهم في تحسين إدارة المواد الكيميائية والنفايات في مختلف البلدان. غير أن النهج الاستراتيجي لن يبلغ هدفه بحلول عام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى أنه لم يجذب الاهتمام السياسي والعام اللازم للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وعلاوةً على ذلك، لوحظ ابتعاد تدريجي للمنظمات المعنية وعدم مشاركة قطاعات معينة، بما في ذلك قطاع الصناعة.

٤٠- وقال ممثل آخر، متحدثاً أيضاً باسم مجموعة من البلدان، إن الموجز التنفيذي يقدم فكرة جيدة عما يحدث على أرض الواقع، وأضاف أنه يؤيد الاستنتاجات الواردة في الوثيقة، ولا سيما تلك المتعلقة، لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠، بالحاجة إلى الحفاظ على الطابع الطموح والشامل للنهج الاستراتيجي، وضمان مستويات كافية من التمويل، وضمان زيادة القدرات وزيادة تمثيل قطاعات الصحة والزراعة والمالية والصناعة؛ والحاجة إلى أن يكون لدى الحكومات الوطنية الإرادة السياسية لوضع تشريعات خاصة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية وإنفاذها؛ والتدابير اللازمة للحد من أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها.

٤١- وأشار أحد الممثلين إلى أن عدداً من النتائج الواردة في تقرير التقييم تدعم الرأي الذي يفيد بأن النهج الاستراتيجي لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠ ينبغي أن يركز على تنفيذ الإدارة الأساسية للمواد الكيميائية على المستوى الوطني.

٤٢- وقالت ممثلة أخرى إن بعض الاستنتاجات الرئيسية في الموجز التنفيذي ينبغي أن تدفع عمل أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، بما في ذلك أن الطابع المتعدد القطاعات وأصحاب المصلحة للنهج الاستراتيجي يمثل إحدى نقاط قوته ويجب مواصلة تعزيزه؛ وأن نجاحه يستند في نهاية المطاف إلى إرادة الحكومات الوطنية على سن تشريعات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وإنفاذها؛ وقد أُحرز تقدم ولكن يلزم بناء القدرات المؤسسية في العديد من البلدان ورصد التقدم المحرز. وأعربت عن أملها في أن يتم النظر في التقرير الكامل في الاجتماع الثالث لعملية ما بين الدورات.

٤٣- وأعربت ممثلة عن إحدى المنظمات غير الحكومية عن استيائها من أن الموجز التنفيذي لم يتضمن تقييماً للمبيدات الشديدة الخطورة كمسألة تثير القلق في إطار النهج الاستراتيجي. وأعربت، على الرغم من ذلك، عن أملها في أن يتم النظر في هذه المسألة في تقرير التقييم النهائي. كما أعربت عن دعمها لاستنتاجات المقيّم المستقل بشأن التمويل.

باء- الاعتبارات المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠

١- إعداد التوصيات للدورة الخامسة من المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية

٤٤- عند تقديم هذا البند الفرعي، أشارت الرئيسة إلى أنه في نهاية الاجتماع الثاني لعملية ما بين الدورات التي تنظر في النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، استرعت جميع المناطق والقطاعات الانتباه إلى ضرورة إحراز مزيد من التقدم، وطلبت من الرئيسين المشاركين لعملية ما بين الدورات إعداد ورقة لتقدمها إلى الفريق العامل المفتوح العضوية، في اجتماعه الثالث، لاستخدامها كأساس للمناقشة المتعلقة بفترة ما بعد عام ٢٠٢٠. وأعد الرئيسان المشاركان هذه الورقة بالتشاور مع المكتب وبدعم من الأمانة على أساس نتائج الاجتماعين الأول والثاني لعملية ما بين الدورات، ومع مراعاة التقارير المقدمة من أصحاب المصلحة، فضلاً عن نتائج الاجتماعات الإقليمية. وقدم ممثل الأمانة تلك الورقة (SAICM/OEWG.3/4)، إلى جانب عدد من الوثائق الداعمة، بما في ذلك وثيقة تحتوي على شروح للورقة التي أعدها الرئيسان المشاركان (SAICM/OEWG.3/INF/2). وأخيراً، أشارت الرئيسة إلى أنه، على النحو المشار إليه في البند ٢، بشأن المسائل التنظيمية، سيواصل السيد مورين (كندا) العمل كأحد الرئيسين المشاركين لعملية ما بين الدورات، بينما ستتولى السيدة جوديث توريس (أوروغواي) المسؤولية من السيدة ريس دي كارفالو (البرازيل)، على النحو الذي وافق عليه المكتب.

٤٥- وقدم السيد مورين الورقة والشروح نيابة عن الرئيسين المشاركين. وتتناول الورقة أولاً العناصر الموضوعية لضمان الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠: الرؤية والنطاق والمبادئ والنهج. وعرض السيد مورين بعد ذلك ٥ أهداف استراتيجية و ٢٠ غاية مستهدفة ذات صلة اعتبرت قابلة للتطبيق على كل من استمرار النهج الاستراتيجي في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، الذي يسمى "الإصدار ٢ من النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية"، وعلى إطار تمكيني محسّن. وتناولت الفروع التالية من الورقة تنفيذ الطموحات المذكورة، من حيث الترتيبات المؤسسية، وآليات دعم التنفيذ، والاعتبارات المالية. وسلطت الورقة والشروح الضوء على المجالات التي جرت بشأنها معظم المناقشات، وتلك التي تتطلب المزيد من النظر، وتلك التي كان هناك توافق مبدئي في الآراء بشأنها، وتلك التي اختلفت الآراء بشأنها. ورداً على سؤال، سلط السيد مورين الضوء على الحاجة إلى زيادة استخدام الموارد الحالية بمختلف أنواعها وتجنب الازدواجية.

٤٦- وعقب العرض، أشارت الرئيسة إلى أن جمعية الأمم المتحدة للبيئة دعت، في دورتها الرابعة التي عقدت في نيروبي في آذار/مارس ٢٠١٩، الفريق العامل المفتوح العضوية إلى تمهيد الطريق لاتخاذ القرارات ذات الصلة

للدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية بشأن النهج المتعدد القطاعات والشامل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى الطويل. وأشارت إلى أنه قد تم تقديم عدد من وثائق المعلومات فيما يتعلق بإطار تمكيني ممكن للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك وثيقة أعدتها وكالة البيئة الألمانية بشأن الإدارة العالمية للمواد الكيميائية والنفايات (SAICM/OEWG.3/INF/27).

٤٧- وقدم ممثل ألمانيا الورقة التي كلفت بإعدادها وكالة البيئة الألمانية، قائلاً إنه في حين أحرز النهج الاستراتيجي تقدماً كبيراً، فإن بعض التحديات المستمرة التي يواجهها نشأت عن التجزؤ المؤسسي. وأوضحت الورقة الحاجة إلى منبر إدارة أوسع نطاقاً للإدارة الاستراتيجية للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، كما بينت عملية إنشائه، استناداً إلى العناصر الموجودة.

٤٨- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشار عدد من الممثلين إلى أن ورقة الرئيسين المشاركين مثّلت بشكل عملي مجموعة الآراء التي عُبر عنها في العملية حتى الآن، وشكلت أساساً سليماً لمواصلة المناقشة. وكان هناك توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى استمرار الطرائق المتعددة أصحاب المصلحة والقطاعات التي اعتمدها النهج الاستراتيجي. ولزم اتخاذ إجراءات متكاملة ومنسقة تشمل جميع الجهات الفاعلة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني. وأعرب بعض الممثلين أيضاً عن تأييدهم لمواصلة الجانب الطوعي للنهج الاستراتيجي. وقال العديد من الممثلين إن "النهج الاستراتيجي ٢" قادر على معالجة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، وتحقيق مواءمة أكبر مع خطة عام ٢٠٣٠. وأيد العديد من الممثلين وضع استراتيجية عالمية أو إطار عالمي أوسع نطاقاً يشمل الترتيبات المؤسسية الطوعية والملزومة قانوناً. وقال عدد من الممثلين إن هناك حاجة إلى مراحل أساسية لتتبع التقدم المحرز مقابل مجموعة من المؤشرات، وتطبيق تدابير إضافية أقوى حيثما يكون التقدم متأخراً.

٤٩- وقالت ممثلة تحدثت باسم مجموعة من البلدان، إنه يمكن توجيه المناقشات في إطار هذا البند بالقرار المتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، الذي اعتمده جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة. وأعرب العديد من الممثلين عن اهتمامهم بالمقترح الوارد في ذلك القرار بإنشاء إطار تمكيني محسّن للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى الطويل. غير أن هناك حاجة إلى مزيد من المناقشة بشأن نطاق هذا الإطار، وأكد بعض الممثلين أنه ينبغي النظر في جميع النفايات في إطار نهج شامل، نظراً لأن النفايات المتعلقة بالمواد الكيميائية تُدرج في كثير من الأحيان في مواد النفايات التي لم يجر فصلها ومن أجل تجنب مداولات مطوّلة بشأن تعريف النفايات.

٥٠- وأكد عدد من الممثلين على قيمة نهج دورة الحياة في إدارة المواد الكيميائية والنفايات، الذي تؤيده نهج مبتكرة تمشياً مع مبدأ الدائرية. وشدد عدد من الممثلين على ضرورة ضمان أن تبدي الصناعة التزامها وأن تتخذ جميع التدابير المناسبة لمنع الضرر الناجم عن المواد الكيميائية طوال دورة حياتها وأن تتناول النفقات والآثار المصاحبة لذلك، بما يتماشى مع المسؤولية الممتدة للمنتج ونهج الملوث يدفع.

٥١- ووضعت أهمية كبيرة لوسائل التنفيذ، بما في ذلك ضمان تعبئة التمويل الكافي والمستدام والذي يمكن التنبؤ به للتمكين من تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وأقر بقيمة إسهامات الخبراء، بما في ذلك من خلال تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات في مجال الإدارة الدولية للمواد الكيميائية والنفايات ودعم نقل التكنولوجيا. وقال بعض الممثلين إن الأمانة تحتاج إلى دعم مالي إضافي لتمكينها من أداء دورها. وقال أحد الممثلين إنه ينبغي تقديم المساعدة إلى البلدان ذات الاقتصادات النامية أو تلك التي تمر بمرحلة انتقالية تمشياً مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

٥٢ - وقال عدد من الممثلين إن صحة الإنسان ينبغي أن تكون تركيزاً أساسياً للإدارة السليمة، وإنها تتطلب مشاركة كاملة من قطاع الصحة. ولفت ممثلون آخرون الانتباه إلى البُعد المتعلق بحقوق الإنسان في إدارة المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك حقوق العمال الذين يتعاملون مع المواد التي يُحتمل أن تكون خطيرة. وكانت الشفافية ضرورية لضمان أن يكون لدى الجمهور معرفة كاملة بالتهديدات المحتملة الناجمة عن أنواع مختلفة من المواد الكيميائية والمنتجات، بما في ذلك تلك التي يتم شراؤها عبر الإنترنت.

٥٣ - وقال بعض الممثلين إن من المهم، عند وضع اتفاقات دولية لتنفيذها على المستوى الوطني، عدم إغفال قيمة الآليات الإقليمية لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بين البلدان التي تكون في مراحل مماثلة من التنمية وتواجه تحديات مماثلة. وسلطت واحدة من الممثلين الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤديه المراكز الإقليمية في دعم جهود بناء القدرات.

٥٤ - وفيما يتعلق بالحاجة إلى المشاركة السياسية رفيعة المستوى، أيد عدد من الممثلين اقتراح عقد مؤتمر وزاري وإصدار إعلان في عام ٢٠٢٠ يُعتمد في جزءه رفيع المستوى من الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، أو في مؤتمر رفيع المستوى يُعقد بالتعاقب مع تلك الدورة.

٥٥ - وعقب المناقشة، وافق الفريق العامل على إنشاء فريق اتصال يشترك في رئاسته السيد سام أدو - كومي (غانا) والسيدة سيلفيا كالنينس (لاتفيا). وبناءً على الاعتبارات التي طُرحت أثناء عملية ما بين الدورات، وعلى ورقة الرئيسين المشاركين بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠ (SAICM/OEWG.3/4)، والمناقشات التي دارت في الاجتماع الحالي والتوصيات الواردة في ورقة غرفة الاجتماعات التي عرضها ممثل الاتحاد الأوروبي، تم تكليف فريق الاتصال بوضع توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠ لينظر فيها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الخامسة.

٥٦ - وفيما يخص المناقشة المتعلقة بإطار تمكيني بشأن المواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، قَبِلَ الفريق العامل مقترح الرئيسة بإنشاء فريق من أصدقاء الرئيسة، يشارك في تيسيره السيد خورخي بيدرو أزار (الاتحاد الأوروبي) والسيدة توريس (أوروغواي)، لتنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن هذه المسألة. وسيكون الفريق مفتوح العضوية ويمكن أن يضم ممثلين عن المجموعات المختلفة من أصحاب المصلحة. وكُلِّفَ الفريق بتيسير المشاورات غير الرسمية وتبادل الآراء بشأن مدى الحاجة إلى إطار تمكيني متعدد القطاعات وشامل للإدارة الدولية السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، وإذا كانت الحاجة تدعو إليه، تحديد الثغرات التي يمكن أن يعالجها.

٥٧ - وفي وقت لاحق، قدم الرئيس المشارك لفريق الاتصال توصيات الفريق بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠. وترد هذه التوصيات في المرفق الأول من هذا التقرير دون تحرير رسمي. وأشار الرئيس إلى أن بعض التوصيات تتطلب إجراءً من جانب الأمانة، وطلب إلى الجهات المعنية توفير مدخلات ذات صلة إلى الأمانة بحلول ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩ لتمكينها من إعداد الوثائق المطلوبة. وستقدم النتائج التي توصل إليها فريق الاتصال إلى عملية ما بين الدورات في اجتماعها الثالث للنظر فيها. وفي ذلك الاجتماع سيحري التركيز على مجالات الإطار التي يتعين وضعها في صيغتها النهائية، أما في الاجتماع الرابع لعملية ما بين الدورات فستوضع الوثيقة في صيغتها النهائية لتقديمها إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الخامسة للنظر فيها واعتمادها إن أمكن.

٥٨- وقدم الميسر المشارك لمجموعة أصدقاء الرئيس نتائج المناقشات غير الرسمية بشأن الحاجة إلى وجود إطار تمكيني كلي وشامل للإدارة الدولية السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام ٢٠٢٠ والثغرات التي يمكن أن تعالجها. وقال إن المجموعة ناقشت أولاً الثغرات في الإطار الحالي، ومن ثم نظرت في الحاجة إلى إطار تمكيني جديد، وأخيراً تبادلت الأفكار بشأن الترتيبات المؤسسية الممكنة والعمليات التي يمكن تطبيقها. وذكر أيضاً أن النتائج المبلغ عنها تمثل فهم الميسرين المشاركين للنقاط الرئيسية للمناقشة، ولم يتم التفاوض بشأنها أو الموافقة عليها رسمياً من جانب المشاركين في المجموعة.

٥٩- وفي أول تبادل للآراء، أشار بعض الممثلين إلى أن النهج الاستراتيجي يمكن توسيع نطاقه لكي يستوعب الثغرات المحتملة، في حين ركز البعض الآخر على عدم تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وأعربوا عن رغبتهم في عمليات ممكنة وترتيبات مؤسسية إضافية من أجل تحسين الإطار الدولي الحالي. وشملت المسائل التي أثيرت خلال المناقشات نقص الوعي العام، والالتزام السياسي، والتعريف بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛ وتجزؤ العمل على صعيد الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛ والعوائق الداخلية التي تقف في وجه التعاون بين الوكالات، بما في ذلك العوائق المالية؛ والافتقار إلى الأهداف المشتركة والتخطيط الاستراتيجي المشترك والإبلاغ ورصد التقدم المحرز؛ وانعدام أو عدم كفاية الإجراءات المتخذة من أجل التصدي بفعالية لمسائل معينة، مثل مُجج دورات المواد، بما في ذلك ما يتعلق بالنفايات والمبيدات الشديدة الخطورة؛ والانفصال والإحساس بعدم الملكية لدى العديد من المنظمات والجهات صاحبة المصلحة؛ وعدم كفاية تعبئة الموارد على جميع المستويات؛ وعدم ضمان مشاركة القطاع الخاص الكافية على امتداد سلسلة القيمة، أو في تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛ وعدم التخطيط لمواكبة نمو وتعقيد قطاعي المواد الكيميائية والنفايات.

٦٠- أما فيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت هناك حاجة لإطار تمكيني كلي وشامل للإدارة الدولية السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام ٢٠٢٠، فقد اختلفت الآراء بشأن ما إذا كان للنهج الاستراتيجي القدرة على معالجة الفعالة لجميع الثغرات بمفرده. وأشار بعض الممثلين إلى أن وجود إطار تمكيني معزز يمكن أن يستند إلى أعمال المنظمات والصكوك القائمة، مع احترام الولايات والاستقلال الذاتي لتلك الكيانات.

٦١- وفيما يتعلق بالمسائل التي يمكن معالجتها من خلال وجود إطار تمكيني معزز، أشير إلى ما يلي: الوعي المعزز الرفيع المستوى بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات والالتزام بها من أجل تعزيز العمل على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية؛ والرؤية المشتركة والأهداف الاستراتيجية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بما يتواءم مع أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠؛ وتجنب الازدواجية وتعزيز التكامل والاتساق بين السياسات والإجراءات، والتخطيط الاستراتيجي، وتوزيع المهام بصورة متفق عليها، وفقاً للولايات المعنية بها، من أجل تشجيع الاستخدام الأفضل لموارد وخبرات كل منظمة؛ ومعالجة العوائق الداخلية الحالية أمام التعاون والتنسيق مع المنظمات الأخرى ووضع معالم رئيسية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في إطار ولاية كل منظمة ذات صلة بمشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛ والقيام على نحو فعال بمعالجة المسائل ذات الاهتمام العالمي، بما في ذلك لصالح الفئات الضعيفة، وتعزيز استخدام العلم من أجل إثراء الإجراءات السياساتية؛ وتعبئة موارد كافية على جميع المستويات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات عن طريق التنفيذ الكامل للنهج المتكامل للتمويل؛ والنظر في ضرورة الصكوك الملزمة قانوناً، فضلاً عن إمكانية وضع معايير ومدونات لقواعد السلوك؛ وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك تطبيق مبدأ الملوث يدفع وتدابير المسؤولية الممتدة للمنتج؛ وتعزيز تطوير وتبادل المعارف والبيانات وأفضل الممارسات؛ وتيسير الإبلاغ

العام والشامل لعدة قطاعات، ورصد التقدم المحرز على صعيد الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛ ومعالجة عدم المساءلة من خلال تدابير فعالة.

٦٢- وإضافةً إلى ذلك، أعرب بعض الممثلين عن الرغبة في النظر في قرار متعدد الأطراف رفيع المستوى لكي تنظر فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة، قد يوضع عقب إعلان رفيع المستوى بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات كنتيجة من نتائج الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية أو مؤتمر وزاري مخصص متعدد القطاعات؛ وفضاء حكومي متعدد الأطراف لتنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛ ومنبر شامل أو لجنة لتعزيز التكامل بين عمل المنظمات المتعددة الأطراف، يمكن أن يكون عنصراً من عناصر النهج الاستراتيجي.

٦٣- وعقب العرض، قالت الرئيسة إن النتائج التي توصلت إليها مجموعة أصدقاء الرئيس يمكن أن تعزز نتائج فريق الاتصال في إثراء عمل الاجتماع الثالث لعملية ما بين الدورات. ومن المهم الإبقاء على جميع الخيارات مفتوحة وماضية قدماً، مع الإبداع والابتكار في سد الثغرات التي تُحدد ووضع مقترحات موجهة نحو إيجاد حلول.

٢- الجدول الزمني لعملية ما بين الدورات التي تنظر في النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠

٦٤- عُرضت على الفريق العامل المفتوح مذكرة من الأمانة عن التحضيرات للدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية (SAICM/OEWG.3/INF/14). وأشارت الرئيسة إلى أن الاجتماع الثالث لعملية ما بين الدورات كان من المقرر عقده في بانكوك في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، ما لم يعرض بلدٌ مضيف توفير مكان بديل، وأنه وفقاً للقرار ٤/٤ الصادر عن المؤتمر تعين على الفريق العامل النظر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى الدعوة لاجتماع رابع لعملية ما بين الدورات يعقد قبل الدورة الخامسة للمؤتمر.

٦٥- ووفق ما أوصى به فريق الاتصال المفوض في إطار البند ٣ (ب) '١' من جدول الأعمال بوضع توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام ٢٠٢٠، وما أوصى به مكتب المؤتمر في دورته الخامسة، فقد اقترحت الرئيسة أن يعقد اجتماع رابع لعملية ما بين الدورات في نهاية الربع الأول أو بداية الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، ووافق الفريق العامل على ذلك. وطلبت إلى المكتب أن يحدد، بالتشاور مع الأمانة، تاريخاً مناسباً لذلك الاجتماع.

٦٦- وعرضت ممثلة رومانيا، باسم حكومتها، استضافة الاجتماع الرابع لعملية ما بين الدورات في بوخارست في بداية عام ٢٠٢٠.

خامساً- التقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف العامة لعام ٢٠٢٠ المتمثلة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية

ألف- التقرير المرحلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦

٦٧- عند تقديم هذا البند الفرعي، قالت الرئيسة إن الغرض منه هو تزويد المشاركين بمعلومات عن حالة تنفيذ النهج الاستراتيجي. وفي سياق الإشارة إلى أن إحدى وظائف المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية تتمثل في تقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى أصحاب المصلحة، قدم ممثل الأمانة عدداً من الوثائق ذات الصلة بهذا البند، بما في ذلك تقرير موجز عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ وتحليل لمؤشرات التقدم العشرين (SAICM/OEWG.3/5)، وتقرير التنفيذ الكامل (SAICM/OEWG.3/INF/4)، وتقرير محدث أعده البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بإدارة المواد الكيميائية عن الأنشطة المضطلع بها دعماً للنهج الاستراتيجي (SAICM/OEWG.3/INF/6).

٦٨- وعلى أساس المعلومات الواردة في التقرير المحدث، قدم ممثلو المنظمات التالية المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بإدارة المواد الكيميائية عروضاً موجزة عن أنشطة منظماتهم دعماً لأهداف النهج الاستراتيجي: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي.

٦٩- وأشارت الرئيسة إلى أن إعداد التقارير المحلية يعد نشاطاً يستهلك الكثير من الوقت ويتسم بكثافة استخدامه للموارد، وسلطت الضوء على أن عدد التقارير الواردة من الحكومات وأصحاب المصلحة كان محدوداً جداً. واقترحت أنه، بدلاً من إعداد تقارير مرحلية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، قد يرغب المشاركون في النظر في نهج بديل أكثر فعالية للإبلاغ عن التقدم المحرز.

٧٠- وفي المناقشات التي تلت ذلك شكر الممثلون الأمانة على التقرير المحلي (SAICM/OEWG.3/INF/4)، كما شكروا جميع أولئك الذين أسهموا في التقرير وفي تحسين نوعيته، ولا سيما المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٧١- وأعرب الكثير من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدرت باسم مجموعة من البلدان، عن القلق إزاء انخفاض معدل الإبلاغ، ولا سيما من جانب الحكومات، بينما أشارت ممثلة إلى أنه من الصعب تحديد الاتجاهات أو تقييم التقدم المحرز على مر الزمن عندما تقدم البلدان المختلفة تقاريرها على مدى فترات زمنية مختلفة. وأشار العديد من الممثلين إلى أن هناك حاجة إلى إعادة النظر في نظام الإبلاغ الحالي من أجل تحسين تقييم التقدم المحرز وتحديد الثغرات في التنفيذ، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان الدعم السياسي والقدرة الكافية على المدى الطويل.

٧٢- وفيما يتعلق بالتقرير المحلي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ أشار عدة ممثلين إلى أنه يتعين إصدار تقرير من نوع مختلف بالنظر إلى تدني معدل الاستجابة فيما يخص فترات تقديم التقارير السابقة. وأشار أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، إلى أنه يمكن أن يطلب إلى الأمانة إعداد تقرير استناداً إلى المعلومات والبيانات الصادرة عن المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وهي معلومات وبيانات يمكن استخدامها كأساس لقياس التقدم المحرز في المستقبل دون الحكم مسبقاً على ترتيبات الإبلاغ المقبلة. وأشارت ممثلة أخرى إلى أنه بوسع الفريق العامل أن يطلب إلى الأمانة أن تضع دراسة استقصائية ينظر فيها المكتب للحصول على مجموعة صغيرة من البيانات الأكثر فائدة، مع مراعاة مؤشرات البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، من أجل إعداد تقرير مبسط.

٧٣- وأعربت ممثلة أخرى عن تأييدها لإعداد تقرير مرحلي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، ولتبسيط عملية تقديم التقارير استناداً إلى استبيان ومصادر بيانات إضافية، بما في ذلك من البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وشجعت أصحاب المصلحة على الإبلاغ عن الاستراتيجيات الناجحة والنتائج المحققة في إطار النهج الاستراتيجي.

٧٤- وسلط الممثل الذي تكلم باسم مجموعة من البلدان الضوء على بعض الاستنتاجات العامة الواردة في التقرير المحلي، بما في ذلك أن الفجوة القائمة بين البلدان في مختلف الفئات الإنمائية آخذة في الاتساع بدلاً من أن تضيق، وهذا أمر مثير للقلق بالنظر إلى أن الإنتاج والاستخدام العالميين للمواد الكيميائية من المتوقع أن يزيد، خصوصاً في البلدان النامية. وقال ممثل آخر، موجهاً الانتباه إلى الاستنتاج الذي توصل إليه التقرير الثاني للتوقعات العالمية للمواد الكيميائية ومفاده أن هدف عام ٢٠٢٠ لن يتحقق، إن هناك حاجة، في إطار العمل لما بعد عام

٢٠٢٠، إلى وضع أهداف ومؤشرات أفضل والنظر في أدوات أخرى، مثل استعراضات الأقران، من أجل السماح بإجراء تقييم للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتحسينها. وأشار أيضاً إلى أن هناك حاجة إلى تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات على الصعيد الدولي من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، مشيداً بالمقرر الذي اعتمده جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، والذي طلبت فيه إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعد، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، تقييماً للخيارات المتاحة لتعزيز هذا الترابط.

٧٥- وأشارت ممثلة منظمة غير حكومية إلى أنه لا حاجة لتقرير مرحلي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ نظراً لأنه جرى الاضطلاع مؤخراً بتقييم مستقل فعال للنهج الاستراتيجي. واقترحت أن تركز جميع الجهود لتنفيذ النهج الاستراتيجي ومناقشة فترة ما بعد عام ٢٠٢٠ قبل انعقاد الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

٧٦- وشجع ممثل لمنظمة غير حكومية أخرى على النظر في حقيقة أنه على الرغم من التقدم المحرز صوب تحقيق هدف عام ٢٠٢٠، إلا أن العمال لا يزالون عرضة للمواد السامة طوال دوراتها وكثير من العمال لا يستطيعون الوصول إلى المراكز الصحية والعلاج المناسب والمعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية التي يتعرضون لها. وأشار إلى أنه لا يمكن اعتبار أن النهج الاستراتيجي قد حقق أهدافه إلا عند استيفاء متطلبات حقوق الإنسان.

٧٧- وعقب المناقشات وافق الفريق العامل، بناءً على اقتراح من الرئيسة، على أن يطلب إلى الأمانة أن تعد تقريراً مبسطاً للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ يقدم، باستخدام البيانات الموجودة، لمحة عامة عن النهج الاستراتيجي والإنجازات والتحديات القائمة لكي ينظر فيه المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الخامسة.

٧٨- ووافق الفريق العامل كذلك على أن يطلب إلى الأمانة أن تعد ورقة تحدد خيارات مفصلة لطرائق تقييم التقدم المحرز بعد عام ٢٠٢٠، استناداً إلى الدروس المستفادة والنماذج الفعالة من مجالات أخرى، للنظر فيها في الاجتماع الثالث لعملية ما بين الدورات، التي يمكنها عندئذ وضع توصيات بشأن التقرير لكي ينظر فيها المؤتمر في دورته الخامسة.

باء- التوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠

٧٩- عرضت ممثلة الأمانة هذا البند الفرعي فوجهت الانتباه إلى وثيقتي المعلومات المعنونتين "تقرير مؤقت عن التقدم المحرز في تنفيذ التوجه العام والتوجيهات لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠ المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية" (SAICM/OEWG.3/INF/5) و "استراتيجية إدارة المعارف في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية" (SAICM/OEWG.3/INF/32)، على التوالي.

٨٠- ويدعى الفريق العامل إلى أن يحيط علماً بالتقدم المحرز في إطار التوجه العام والتوجيهات العامة؛ وتقديم توجيهات إلى الجهات صاحبة المصلحة في الفترة القادمة فيما يخص بلوغ هدف عام ٢٠٢٠؛ وتقديم توجيهات إلى الأمانة فيما يخص إعداد تقريرها النهائي عن التقدم المحرز في تنفيذ التوجه العام والتوجيهات العامة لكي ينظر فيها المؤتمر في دورته الخامسة، في سياق الاحتفال بإنجازات النهج الاستراتيجي في عام ٢٠٢٠، وكذلك في سياق تحديد أي معلومات أساسية من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠. وتدعى الجهات صاحبة المصلحة إلى تقديم تعليقات مكتوبة على التقرير المؤقت بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، وتقديم تعقيبات على الاستراتيجية بحلول ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وإخطار الأمانة بأي مجالات تود الإسهام فيها بمعلومات أو قواعد بيانات يمكن تبادلها ونشرها.

٨١- وفي المناقشات التي تلت ذلك شكر أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، الأمانة على التقرير المؤقت وشدد على أهمية العناصر المحددة في التوجه العام والتوجيهات العامة باعتبارها بالغة الأهمية لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومضى قائلاً إنه يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة من أجل تعزيز هذه الإدارة وتحديد أولوياتها، بما في ذلك من خلال إطار تمكيني محسن للتنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات.

٨٢- وقال ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إنه لا يوجد في إطار النهج الاستراتيجي مؤشر لقياس التقدم المحرز في إنشاء نظام لإدارة المواد الكيميائية الصناعية والاستهلاكية. ووجه الانتباه إلى مؤشر جديد مقترح من شأنه أن يؤدي هذا الغرض، على النحو المقترح في الوثيقة SAICM/OEWG.3/INF/18. وقال إن الفريق العامل يمكنه، عند الرغبة، أن يعد تقريراً أساسياً بخصوص هذا المؤشر بحلول الدورة الخامسة للمؤتمر.

٨٣- وقال ممثل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث إن النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها هو أحد اللبنات الأساسية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وجرى الاعتراف بهذا الأمر في التوجه العام والتوجيهات العامة. وحدد أنشطة المعهد الرامية لدعم النظام المنسق عالمياً، وقال إن المعهد يعمل مع الشركاء على وضع خطة لتعزيز تنفيذه بعد عام ٢٠٢٠.

٨٤- ووجه ممثل منظمة غير حكومية الانتباه إلى عملها، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بشأن القضايا الجنسانية والمواد الكيميائية، وقال إن هناك حاجة إلى المزيد من المعلومات بشأن المواد الكيميائية على امتداد سلسلة القيمة وتحسين الموارد اللازمة لتنفيذ النهج الاستراتيجي والمجالات الأساسية الستة المحددة في التوجه العام والتوجيهات العامة، بما في ذلك من خلال تعزيز مشاركة الصناعة.

٨٥- وبناءً على اقتراح من الرئيسة أحاط الفريق العامل علماً بالتقدم المحرز في إطار التوجه العام والتوجيهات العامة. وتوجهت الرئيسة بالشكر أيضاً إلى الأمانة لوضعها استراتيجية إدارة المعارف المبينة في الوثيقة SAICM/OEWG.3/INF/32، وشجعت جميع الجهات صاحبة المصلحة على المشاركة في الجهود المبذولة في مجال إدارة المعارف.

جيم- مسائل السياسات العامة الناشئة، وغيرها من المسائل المثيرة للقلق

٨٦- أشارت الرئيسة، عند تقديمها لهذا البند الفرعي، إلى أن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، في دورته الرابعة، طلب إلى الوكالات الرائدة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والحكومات والجهات صاحبة المصلحة الأخرى أن تقدم تقارير من خلال الأمانة عن التقدم المحرز في تنفيذ القرارات المتعلقة بمسائل السياسات العامة الناشئة، في هذا الاجتماع وفي الدورة الخامسة للمؤتمر. وما برحت عملية مسائل السياسات العامة الناشئة تشكل أحد العناصر الهامة في عمل النهج الاستراتيجي، وقد هيأت، نظراً لطبيعتها غير الملزمة، محفلاً للنظر على وجه السرعة في المخاطر التي تنطوي عليها مثل هذه المسائل والاستجابات المحتملة لها. ومع ذلك، نشأت تحديات في تتبع التقدم المحرز بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة وأثيرت مخاوف من أنها ليست محددة زمنياً. وقد أدرجت ورقة الرئيسين المشاركين (SAICM/OEWG.3/4) مسائل السياسات العامة الناشئة بوصفها أحد العناصر الرئيسية لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠، في إطار مشروع الهدف الاستراتيجي جيم بشأن القضايا المثيرة للقلق التي تستدعي اتخاذ إجراء عالمي. ولذلك من الأهمية بمكان أن يُنظر ملياً في الخبرات المكتسبة حتى الوقت الراهن فيما يتعلق بمسائل السياسات العامة الناشئة وغيرها من المسائل المثيرة للقلق من أجل دعم اتخاذ القرارات لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠.

٨٧- ووجهت ممثلة الأمانة الانتباه إلى مذكرة الأمانة بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة وغيرها من المسائل المثيرة للقلق (SAICM/OEWG.3/6)، وإلى أربع وثائق معلومات تناولت ما يلي: مسائل السياسات العامة الناشئة وغيرها من المسائل المثيرة للقلق، قدمها البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية (SAICM/OEWG.3/INF/9)؛ وقرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة وأهميتها بالنسبة للنهج الاستراتيجي، قدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (SAICM/OEWG.3/INF/16/Rev.1)؛ وتعزيز قوانين الطلاء المحتوي على الرصاص واتخاذ إجراءات معززة في هذا الصدد بحلول عام ٢٠٢٠، قدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية (SAICM/OEWG.3/INF/20)؛ وطرائق النظر في مسائل السياسات العامة الناشئة (SAICM/OEWG.3/INF/24).

٨٨- وفي المناقشة التي تلت ذلك، بدأ الممثلون بالنظر ملياً في التقدم المحرز، وفي سبيل إحراز المزيد من التقدم بحلول عام ٢٠٢٠ بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة والمسائل المثيرة للقلق، وفي الدروس المستفادة من هذه المسائل التي يمكن أن يسترشد بها في عملية ما بعد عام ٢٠٢٠. وناقشوا بعد ذلك كل مسألة من مسائل السياسات العامة الناشئة والمسائل المثيرة للقلق.

٨٩- وفي المناقشة العامة، شكر الممثلون الأمانة على المذكرة التي أعدها بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة وغيرها من المسائل المثيرة للقلق (SAICM/OEWG.3/6)، كما شكروا جميع المنظمات والبلدان والجهات صاحبة المصلحة التي ساهمت في معالجة هذه المسائل في إطار النهج الاستراتيجي. وقال العديد من الممثلين إن تحديد مسائل السياسات العامة الناشئة والمسائل المثيرة للقلق والإجراءات التي يتعين اتخاذها للتصدي لها كان أحد نقاط القوة الرئيسية للنهج الاستراتيجي، وأكدوا على أهمية مواصلة معالجة هذه المسائل في إطار فترة ما بعد عام ٢٠٢٠.

٩٠- وقالت واحدة من الممثلين، متكلمة باسم مجموعة من البلدان، إن هناك حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة، على سبيل المثال فيما يتعلق بتبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية في المنتجات. وشجعت جميع المنظمات والبلدان المشاركة والجهات صاحبة المصلحة على تكثيف جهودها من أجل تنفيذ المقررات المتعلقة بمسائل السياسات العامة الناشئة التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة. وفيما يتعلق بفترة ما بعد عام ٢٠٢٠، قالت إن هناك حاجة إلى وضع معايير واضحة ومفصلة من أجل تحديد وترتيب أولويات المسائل ذات الاهتمام العالمي وسبل التصدي لهذه المسائل، حسبما هو مقترح في ورقة الرئيسين المشاركين (SAICM/OEWG.3/4).

٩١- وحدد ممثل آخر ضرورة إيجاد طريقة أكثر منهجية لتحديد التحديات الحالية والناشئة المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، بوصف ذلك عاملاً أساسياً للتعامل مع مسائل السياسات العامة الناشئة والمسائل ذات الاهتمام العالمي. كما أشار إلى أهمية وجود تحديثات منتظمة عن نشوء أي مسائل محتملة ذات اهتمام عالمي، حسبما هو منصوص عليه في تقارير التوقعات العالمية للمواد الكيميائية، من خلال تعزيز الروابط بين العلوم والسياسات.

٩٢- وألح ممثلان، من بينهما ممثلة تكلمت باسم مجموعة من البلدان، إلى أن إصدار تقرير عن القضايا الناشئة المثيرة للقلق يتولى إعداده المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، عملاً بقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ٨/٤ بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، سيكون بمثابة مرجع مفيد للعمل في المستقبل، بما في ذلك في تصميم خطط عمل ومؤشرات محددة للمسائل ذات الاهتمام العالمي.

٩٣- وقال ممثل آخر، متكلماً أيضاً باسم مجموعة من البلدان، إن النهج الاستراتيجي ساعد على تحديد خصائص المسائل التي لها تداعيات صحية وبيئية واسعة النطاق واتخاذ إجراءات بشأنها، وتوقع أن يحظى نهج ما بعد عام ٢٠٢٠ بألية مماثلة تتيح إجراء مناقشات واسعة بشأن العلم وراء هذه المسائل ودرجة تأثيرها، والإجراءات التصحيحية اللازمة للتصدي لها، في سياق تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات على الصعيد الدولي من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

٩٤- وقال أحد الممثلين إن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية نُفِذَت بما يتماشى مع ظروف كل منظمة وجدول عملها والموارد المتاحة لها. واقترح لذلك أن تبين أمانة النهج الاستراتيجي بقدر أكبر من الفعالية حالة كل مجال من مجالات العمل وأن تنشر هذه المعلومات؛ فمن شأن الجهود الفعلية التي تبذلها أمانة النهج الاستراتيجي أن تؤدي إلى تحسين التعريف بالنهج الاستراتيجي وتعزيز إطار ما بعد عام ٢٠٢٠.

١- الرصاص في الطلاء

٩٥- قال ممثل البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية إن تقدماً كبيراً أُحرز في التعامل مع الرصاص في الطلاء، وذلك بفضل قيادة التحالف العالمي للتخلص من الطلاءات المحتوية على الرصاص، بتيسير من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية. وقد اعترف التحالف، الذي يضم ٩٥ شريكاً من الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والصناعية، بأن أفضل طريقة للحد من التعرض للرصاص في الطلاء هي وضع قوانين للطلاء المحتوي على الرصاص، ووضع التحالف فعلياً أدوات لمساعدة البلدان في سن مثل هذه القوانين. وحتى آذار/مارس ٢٠١٩، أكد ٧٢ بلداً، أي ٣٨ في المائة من جميع البلدان، أنه سن ضوابط ملزمة قانوناً بشأن استخدام الرصاص في الطلاء.

٩٦- وأضاف أن الجهود المبذولة لمساعدة البلدان على اعتماد القوانين المتعلقة بالطلاء المحتوي على الرصاص ستعزز كذلك من خلال مشروع تابع للنهج الاستراتيجي بموله مرفق البيئة العالمية ويشجع بدوره الإجراءات التي تتخذها الحكومات ودوائر الصناعة للتخلص التدريجي من الرصاص في الطلاء. والنتيجة المتوقعة للمشروع هي وضع وتنفيذ تشريعات للطلاء المحتوي على الرصاص في ٤٠ بلداً على الأقل، والتخلص التدريجي من الرصاص في عمليات الإنتاج فيما لا يقل عن ٣٥ شركة من شركات تصنيع الطلاء الصغيرة والمتوسطة الحجم في ٧ بلدان. ويُشجّع الممثلون على الإفصاح عن نواياهم في هذا الاجتماع فيما يتعلق بسن تشريعات الطلاء المحتوي على الرصاص، وعلى تبادل خبراتهم المتصلة بالموضوع في الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

٩٧- وفي المناقشة التي تلت ذلك، شكر الممثلون البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية على المعلومات المقدمة. كما شكروا التحالف العالمي على عمله وعلى التقدم المحرز بشأن مسألة الرصاص في الطلاء.

٩٨- وقالت ممثلتان إن اعتماد قوانين الطلاء المحتوي على الرصاص يبعث على التشجيع، إلا أن إحداهما أعربت عن القلق لأن أقل من ٤٠ في المائة من البلدان لديها تشريعات أو قواعد تنظيمية بشأن حدود الطلاء المحتوي على الرصاص، بما في ذلك الدهانات المنزلية والدهانات المستخدمة في المنتجات الاستهلاكية، فشددت على أن هناك عملاً كثيراً مازال يتعين القيام به لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠ وغايات خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك التخلص من الطلاء المحتوي على الرصاص. وأعربت عن رأي مفاده أن العمل يجب أن يستمر إلى ما بعد عام ٢٠٢٠، سواءً في إطار النهج الاستراتيجي أو منتدى مماثل.

٩٩- ووجهت ممثلة منظمة غير حكومية الانتباه إلى ما تقوم به منظماتها من عمل لإذكاء الوعي، بالعمل مع مصنعي الطلاء وتشجيع المشرعين على اعتماد قوانين الطلاء المحتوي على الرصاص واختبار المنتجات للتأكد من أن التشريعات القائمة يجري تنفيذها. وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الوقت الراهن، قالت الممثلة إن الثلث فقط من الضوابط الملزمة قانوناً الموجودة اعتمدت منذ عام ٢٠٠٩، حين أصبح الرصاص في الطلاء أحد مسائل السياسات العامة الناشئة في إطار النهج الاستراتيجي، والعديد من هذه الضوابط لا يجري إنفاذه. وعلاوة على ذلك، ففي ١٢٢ بلداً لا توجد قواعد تنظيمية بشأن الرصاص في الطلاء، ولذلك مازالت هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في الفترة التي تسبق الدورة الخامسة للمؤتمر في عام ٢٠٢٠ لتحقيق مزيد من التقدم.

٢- المواد الكيميائية في المنتجات

١٠٠- عرض ممثل البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية ملامح أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار برنامجه المعني بالمواد الكيميائية في المنتجات ونجاحه في تنفيذ مشروع ممول من مرفق البيئة العالمية لتحديد وتبيان أفضل الممارسات في تيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية التي تحتوي عليها منتجات المنسوجات، وهو البرنامج الذي نُفذ بالاشتراك مع حكومة الصين ورواد صانعي النسيج. واشتمل أحد المشروعات التي أُطلقت مؤخراً وبموالها مرفق البيئة العالمية على عنصر من عناصر إطار النهج الاستراتيجي بشأن موضوع "إدارة دورات المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات"، وتضمن الإجراءات من جانب الحكومات والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة في قطاعات البناء والإلكترونيات والألعاب لتتبع المواد الكيميائية المثيرة للقلق في منتجاتها وإدارتها. ونهضت منظمة العمل الدولية بمهمة بالسلامة الكيميائية والإدارة السليمة للنفايات في مجال صناعة الملابس والنسيج عبر سلسلة الإمداد من خلال "برنامج العمل الأفضل" ومختلف المشاريع القطرية، وأنشأ البنك الدولي الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، الذي يعرف باسم 'بروبلو' PROBLUE والذي كرس نافذة لإدارة القمامة البحرية والبلاستيك/اللداثن، وقدم المنح والتمويل المشترك للاستثمارات في إزالة سُمية المنتجات البلاستيكية والتشجيع على إعادة تدويرها. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ البنك الدولي صندوقاً استثمارياً جديداً للاقتصاد الدائري من شأنه أن يعزز التقليل إلى أدنى حد من إنتاج النفايات السامة، فضلاً عن إعادة تدوير وإعادة استخدام جميع أنواع المنتجات.

١٠١- وفي المناقشة التي تلت ذلك، رحب العديد من الممثلين بالتقدم المحرز بشأن المواد الكيميائية في المنتجات، وشكروا أولئك الذين أسهموا في برنامج المواد الكيميائية في المنتجات، بما في ذلك عن طريق التوعية وبناء القدرات وتبادل المعلومات، بينما أكد أحد الممثلين على أن تبادل المعلومات بشأن هذا الموضوع يمكن أن يكون مفيداً للغاية للجهات المعنية وينبغي مواصلته.

١٠٢- وقال أحد الممثلين إن الإدارة المسؤولة للمواد الكيميائية في المنتجات ارتبطت بالضغط العالمي لتعميم الاقتصاد الدائري والحد من النفايات، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق دون معرفة أفضل للتركيبات الكيميائية للمنتجات. إن البيانات عن مكونات المنتج في الأسواق العالمية للسلع الأساسية ضرورية لتقييم المخاطر وإدارتها، وذلك لدعم الابتكارات في المنتجات الأكثر أماناً وفي الكيمياء، وتحسين وصول الجمهور إلى المعلومات الموثوقة. ولذا من المهم أن تُعزز الشفافية في سلاسل التوريد العالمية للمواد الكيميائية والمنتجات.

١٠٣- وقالت إحدى الممثلات، متحدثة باسم مجموعة من البلدان، إن الاقتصاد الدائري لا يمكن أن يتحقق استدامته إلا إذا مُنع تداول المواد الكيميائية الخطرة، وشجعت المنظمات الرئيسية والبلدان والجهات المعنية على

تعزيز جهودها في هذا المجال. ووجهت الانتباه إلى قاعدة بيانات جديدة بشأن المواد الكيميائية في المواد، وهي قاعدة بيانات سوف تكون متاحة للجمهور في القريب العاجل.

١٠٤- وحدد عدة ممثلين الجهود التي تبذلها البلدان للتعامل مع المواد السامة والخطرة في المنتجات، بما في ذلك من خلال الجهود التشريعية والتنظيمية والابتكار وتبادل المعلومات.

١٠٥- وشدد ثلاثة ممثلين من ثلاث منظمات غير حكومية على ضرورة ضمان الكشف الكامل عن معلومات الصحة والسلامة وتحديد جميع العناصر الكيميائية في المنتجات في جميع دورات فرادى المنتجات، وإعطاء الأولوية للمواد الكيميائية تمثيلاً مع معايير النهج الاستراتيجي، الذي يستند إلى الحد من الأخطار والمخاطر. وقال أحد الممثلين إنه يمكن تحقيق ذلك عن طريق مواءمة القواعد المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات، وأكد على أن العقبة الأكبر أمام تحقيق أهداف برنامج المواد الكيميائية هي أن القطاع الخاص لا يفصح للجمهور عن المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية المثيرة للقلق في المنتجات، بما في ذلك منتجات العناية الشخصية ومنتجات الأطفال، ولا يقدم معلومات عن جميع المكونات الكيميائية الموجودة في المنتجات أو الآثار الصحية المحتملة أو سبل الحد من التعرض لها.

٣- المواد الخطرة في دورات المنتجات الكهربائية والإلكترونية

١٠٦- عرضت إحدى ممثلات منظمة العمل الدولية هذا البند الفرعي باسم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، التي تقود العمل بشأن السياسات العامة الناشئة بالتعاون مع أمانة اتفاقيات بازل وروتterdam واستكهولم والمركز الدولي للتكنولوجيا البيئية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوجزت الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها منظمة اليونيدو في إطار خطة عملها للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وعلى الرغم من أن تمويل العديد من الأنشطة في إطار هذه الخطة لم يتحقق، يوجد المزيد من العمل المزمع تطبيقه مع حلول عام ٢٠٢٠ بشأن النهوض بالشراء الأخضر، وتصميم البيئة، وتتبع المواد في عملية التصنيع على امتداد دورة المنتج. وفي الوقت نفسه، فإن أصحاب المصلحة الآخرين في النهج الاستراتيجي، مثل منظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، تناولوا أيضاً مسألة المواد الخطرة في دورات المنتجات الكهربائية والإلكترونية في مختلف جوانب عملهم.

١٠٧- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أيدت إحدى الممثلات البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية لأنه يركز على ما وصفته بالمجالات المحتملة ذات القيمة المضافة للنهج الاستراتيجي، ألا وهي: الأنشطة الإدارية في مراحل الإنتاج من دورة المنتج، مثل تصميم المنتجات الكهربائية والإلكترونية وتصنيعها وشراؤها، وبناء القدرات من أجل الإدارة السليمة للمنتجات الإلكترونية بخلاف النفايات. وهو بالتالي لا يشكل ازدواجية في الجهود بموجب اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود. ودعا ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية أيضاً إلى اتباع نهج يركز على الإدارة المتعلقة بمراحل الإنتاج، بغية التقليل إلى أدنى حد ممكن من أخطار المرحلة النهائية ومرحلة انتهاء العمر التشغيلي للمنتجات، مع استخدام المسؤولية الممتدة للمنتج للتصدي للمسائل المتعلقة بالمرحلة النهائية.

١٠٨- وشدد ممثل آخر على الحاجة إلى الالتزام الحكومي القوي وإدماج الاتفاقيات الموقعة في الإطار القانوني الوطني المعني بإدارة النفايات الكهربائية والإلكترونية. وذكر أنه من الضروري في منطقتنا أيضاً تنظيم القطاع غير الرسمي الذي كثيراً ما يدير هذه النفايات، واستحداث وظائف لائقة "خضراء".

التكنولوجيا النانوية والمواد النانوية المصنعة

١٠٩- عرض هذا البند الفرعي، ممثل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، الذي تكلم أيضاً باسم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقدم لمحة عامة عن الأنشطة التي تضطلع بها الهيئتان وشركائهما فيما يتعلق بالتكنولوجيا النانوية والمواد النانوية المصنعة، وهي الأنشطة المبينة على نحو أوفى في الوثيقة SAICM/OEWG.3/6. وذكر التقدم الجيد الذي أحرز حتى الآن، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ويشتمل العمل المقبل للمعهد على تنظيم حلقات عمل إقليمية إضافية لتبادل المزيد من المعلومات عن السلامة النانوية ومواصلة التواصل فيما بين الخبراء وأصحاب المصلحة على المستوى الإقليمي، في حين ستركز منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على تطوير المزيد من المبادئ التوجيهية للاختبارات والمنهجيات اللازمة لتقييم تعرض المستهلك والبيئة لتلك المواد. ولا يزال الكيانان ملتزمين بالعمل على ما يعتبرانه مسألة هامة في السياسات العامة الناشئة حتى عام ٢٠٢٠ وما بعده.

المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء

١١٠- عرض ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هذا البند الفرعي، الذي جرى تناوله بمزيد من التفصيل في الوثيقة SAICM/OEWG.3/6، ولاحظ الممثل أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تولوا قيادة الأنشطة المتصلة بمسائل السياسات العامة، وهي المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، وسلط الضوء على الإنجازات التي تحققت مؤخراً، بما في ذلك ثلاثة تقارير أصدرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تحديد المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء والأطر التنظيمية الوطنية الإقليمية والعالمية القائمة للتصدي لها، والتوجيهات الرئيسية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تحديد المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء باستخدام أساليب الاختبار الموحدة وخريطة طريق منظمة الصحة العالمية لتحديد أولويات عمل القطاع الصحي. وكانت الإجراءات الخاصة بالمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء مجال تركيز أحد المشروعات المتوسطة الحجم لمرفق البيئة العالمية المعني بأفضل الممارسات العالمية بشأن مسائل السياسات العامة الكيميائية الناشئة المثيرة للقلق في إطار النهج الاستراتيجي.

١١١- وفي المناقشة التي تلت ذلك، تحدث ممثلان، أحدهما باسم إحدى المنظمات غير الحكومية، ورحبا بتقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وشددوا على أهمية العمل الذي اضطلعت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وشدد أحدهما على أهمية مواصلة جهود التوعية، وذكر أن إدراج معايير خاصة بالمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء في النظام العالمي المنسق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها سيؤدي إلى تحديد هذه المواد الكيميائية على الصعيد العالمي، في حين تعمل متطلبات نظام الوسم بوصفها أداة فعالة في الإبلاغ عن الأخطار. ولاحظ الممثل الذي تكلم باسم المنظمة غير الحكومية أن النهج الاستراتيجي هو المنتدى الدولي الوحيد لمعالجة مسألة المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء من منظور الصحة البشرية والبيئة، وأضاف أن عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ينبغي التوسع فيه ليشمل الدول غير الأعضاء في المنظمة.

١١٢- وقال ممثل ثالث إن مواصلة العمل بشأن المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء بعد عام ٢٠٢٠ سيتطلب إدارته من جميع الهيئات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ذات الخبرة في مجال العلوم، أي على الأقل مشاركة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية.

الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة

١١٣- عرضت ممثلة منظمة الصحة العالمية هذا البند الفرعي باسم البرنامج المشترك، ولاحظت أن مقاومة المضادات الحيوية مُعترف بها على أعلى المستويات السياسية باعتبارها من أخطر التحديات الصحية والإنمائية، وأنها تؤثر في جميع البلدان بغض النظر عن مرحلة نموها، ولخصت المعلومات المبينة بصورة أكمل في الوثيقة SAICM/OEWG/3/6. كما ذُكرت الوفود بأن حدثاً جانبياً بشأن خيارات السياسات العامة للحد من الإفراج عن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة سيُجرى خلال الاجتماع الحالي.

١١٤- وتكلم ممثل باسم مجموعة من البلدان ووصف أحد المشروعات الذي يستخدم نهج دورة الحياة للملوثات الصيدلانية وعناصره الرئيسية التي تشتمل على تحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها أو التحقيقات لمعالجة المخاطر المحتملة من المخلفات الصيدلانية في البيئة؛ وتشجيع الابتكار لمعالجة المخاطر؛ وتعزيز اقتصاد دائري من خلال تيسير إعادة استخدام الموارد؛ وتحديد الفجوات المعرفية والسبل الممكنة لسدها؛ والتأكد من أن الإجراءات المتخذة لمعالجة الخطر لا تهدد إمكانية الوصول إلى الأدوية المعدة للبشر والحيوانات.

١١٥- وتحدث ثلاثة ممثلين باسم منظمات غير حكومية بشأن هذه المسألة أيضاً. وقالت إحداهم إن منظماتها تعد ورقة بشأن هذه المسألة لعرضها على المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الخامسة، بينما استرعى آخر الانتباه إلى مجموعة جديدة من الملوثات الكيميائية، ألا وهي سموم الأعصاب، التي يمكن أن تترك أثراً على الدماغ وتتطلب اهتمام الخبراء. وأوصى الممثل الثالث أن ينظر المؤتمر في دورته الخامسة في وضع خريطة الطريق التي تضاهي الموارد المخصصة الخاصة بإدارة المنع والرقابة مع القطاعات المسؤولة، بحيث تتمكن الأطراف من التوصل إلى فهم أفضل لما تفعله الوكالات داخل النهج الاستراتيجي وخارجه، ولكي تتناول الأدوات والأنشطة التي تشمل خيارات السياسة العامة عبر دورة حياة المادة بغية التصدي إلى مسألة الملوثات الصيدلانية.

المواد الكيميائية البيروفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً

١١٦- عرض ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هذا البند الفرعي وقدم لمحة عامة عن بعض الأنشطة التي يضطلع بها الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيروفلورية، على النحو المبين بصورة أوفى في الوثيقة SAICM/OEWG.3/6. وقد نشر الفريق على وجه الخصوص قائمة محدثة بالمواد الألكيلية البيروفلورية والمتعددة الفلور؛ وبالنظر إلى العدد الكبير من هذه المواد الذي يزيد عن أكثر من ٤٠٠٠ في هذه الفئة/الأسرة، يجب أن تعامل المواد الكيميائية البيروفلورية على أنها فئة بدلاً من التعامل مع كل مادة منها على حدة. والعمل على تلك المواد موضع اهتمام وسوف يستمر إلى ما بعد عام ٢٠٢٠. وشجع الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيروفلورية أيضاً الجهات المعنية التي لم تنضم بعد على الانضمام إليه.

١١٧- وأعرب أحد الممثلين عن تقديره للعمل الذي يضطلع به الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيروفلورية ودعا إلى مضاعفة الجهود من أجل الانتقال إلى بدائل أكثر أماناً في ضوء الأدلة على التراكم البيولوجي والقدرة العالية على الحركة في المياه والانتقال البعيد المدى، فضلاً عن ارتفاع تكاليف استصلاح المواقع الملوثة.

١١٨- وردد متحدث آخر تكلم باسم إحدى المنظمات غير الحكومية ذكر الحاجة إلى التعامل مع المواد الكيميائية البيروفلورية باعتبارها فئة بدلاً من التعامل معها بشكل فردي، وأشار إلى أنه على الرغم من الجهود القائمة لإدراج بعض هذه المركبات في إطار اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، فإن عددها مرتفع وهي آخذة في التزايد. ولذلك ينبغي أن يحدد إطار ما بعد ٢٠٢٠ أهدافاً وغايات محددة زمنياً للقضاء على جميع الاستخدامات غير الأساسية، وتوفير سبل المضي قدماً صوب إبرام صك ملزم قانوناً بشأن هذه المواد.

المبيدات الشديدة الخطورة - ٨

١١٩- قدمت ممثلة منظمة الأغذية والزراعة هذا البند الفرعي، وأشارت إلى أن استراتيجية المنظمة تركز على البرامج الإقليمية والوطنية للحد من مخاطر المبيدات الشديدة الخطورة على صحة الإنسان والبيئة، وتشجع الزراعة المستدامة، وتسهم في الوقت ذاته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فوصفت العمل الذي أنجزته المنظمة بالتعاون مع شركائها وأصحاب المصلحة الآخرين، ولا سيما في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما هو موضح بمزيد من الاستفاضة في الوثيقة SAICM/OEWG.3/6. وأضافت أن الإجراءات المحتملة في المستقبل بشأن هذه المسألة تتضمن إنشاء مركز للمعرفة بشأن المبيدات الشديدة الخطورة وتنظيم اجتماع دولي من جانب المنظمة وأمانة النهج الاستراتيجي.

١٢٠- وعقب المقدمة، شدد أحد الممثلين على الأهمية التي توليها حكومته للمبيدات الشديدة الخطورة، وتحدث بإيجاز عن التدابير الوطنية المتخذة في هذا الصدد، بما في ذلك اعتماد تشريع بشأن جودة المنتجات الزراعية وسلامتها.

١٢١- وتحدث أربعة من ممثلي المنظمات غير الحكومية عن هذه المسألة. وكرر أحدهم قلقاً سابقاً إزاء عدم وجود خريطة طريق واضحة للعمل بشأن المواد الكيميائية العضوية الصناعية، وأشار إلى أنه يوجد في حالة المبيدات الشديدة الخطورة اتفاق واسع النطاق فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بها، ومع ذلك لا توجد أهداف أو توصيات محددة للعمل، مما يدل على الضعف المتأصل لعملية النهج الاستراتيجي. وقال ممثل آخر، متحدثاً نيابةً عن منظمة غير حكومية، إن الاستخدام الواسع النطاق للمبيدات الشديدة الخطورة في المنازل والحدايق والمدارس في منطقتها، بما في ذلك المنتجات المحظورة في البلدان المتقدمة، يدل على وجود معيار مزدوج بشأن هذه المسألة.

١٢٢- وقال ممثل ثالث متحدثاً نيابةً عن منظمة غير حكومية إنه على الرغم من أن أصحاب المصلحة يعترفون بوضوح حل المشاكل المرتبطة بالمواد الكيميائية، فإن النوايا الحسنة ليست كافية؛ فهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات جذرية لضمان أن تنعم الأجيال القادمة بالأغذية الجيدة والصحة الجيدة وبيئة خالية من السموم. ويجب إدراج معلومات شفافة عن المواد الكيميائية في المناهج الدراسية وينبغي مراعاة مصالح الأطفال عند صياغة التشريعات.

١٢٣- وتحدث ممثل رابع، نيابةً عن منظمة غير حكومية، عن الاستخدام واسع النطاق لمبيدات الآفات في بلده، بما في ذلك المبيدات الشديدة الخطورة، وعن أهمية التوعية وتعزيز الإيكولوجيا الزراعية بين المجتمعات المحلية.

١٢٤- وعقب المناقشة، أشارت الرئيسة إلى تنظيم حدثين جانبيين عن هذا الموضوع خلال الأسبوع، بقيادة منظمة كروب لايف وشبكة العمل المتعلقة بمبيدات الآفات، وإلى أن الاجتماعات الإقليمية التي عقدت في كوت ديفوار وتايلند في عام ٢٠١٨ أشارت إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر عمقاً، وإلى تشجيع التشريعات الوطنية المتعلقة بالمبيدات الشديدة الخطورة ودعم الانتقال إلى بدائل في مجال الإيكولوجيا الزراعية. وشجعت أصحاب المصلحة على تعميق التنسيق فيما بينهم بشأن المبيدات الشديدة الخطورة من أجل حماية المجتمعات المحلية، تمشياً مع خطة عام ٢٠٣٠.

دال- تنفيذ استراتيجية القطاع الصحي

١٢٥- استرعت الرئيسة، لدى تقديمها هذا البند الفرعي، الانتباه إلى تقرير لمنظمة الصحة العالمية عن "خريطة طريق منظمة الصحة العالمية لتعزيز مشاركة القطاع الصحي في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية نحو تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ وما بعده" والشبكة العالمية للمواد الكيميائية والصحة (SAICM/OEWG.3/INF/10). وقد وافقت جمعية الصحة العالمية على خريطة الطريق الخاصة بالمواد الكيميائية التابعة لمنظمة الصحة العالمية في دورتها السبعين، المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٧، والتي أثبتت أنها أداة مفيدة في دعم تنفيذ استراتيجية القطاع الصحي.

١٢٦- وأدلى ممثل منظمة الصحة العالمية ببيان عن خريطة طريق منظمة الصحة العالمية بشأن المواد الكيميائية والشبكة العالمية للمواد الكيميائية والصحة التابعة للمنظمة.

١٢٧- وفي المناقشة التي تلت ذلك، رحب عدد من الممثلين، بمن فيهم ممثلان تحدثا نيابة عن مجموعات من البلدان، بخريطة الطريق والدعم الذي قدمته منظمة الصحة العالمية لتنفيذ استراتيجية القطاع الصحي، وشجعا على مواصلة تطوير وتنفيذ الاستراتيجية. وأكد العديد من الممثلين على الدور الهام الذي يؤديه القطاع الصحي في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وحماية صحة الإنسان من الآثار الضارة المحتملة للمواد الكيميائية. وشملت الأدوار ذات الصلة للقطاع الصحي جمع الأدلة، وإجراء تقييمات لمخاطر المواد الكيميائية، وإبلاغ الجمهور، ومنع حالات الطوارئ المتعلقة بالمواد الكيميائية وإدارتها. وقال أحد الممثلين إن الشبكة العالمية للمواد الكيميائية والصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية يمكن أن تيسر التعاون في مجال إدارة المواد الكيميائية والنفايات، في حين أن خريطة الطريق تمثل أداة مفيدة لمساعدة البلدان في وضع خطط التنفيذ الخاصة بها للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وسلط أحد الممثلين الضوء على قيمة بناء القدرات في هذا القطاع وزيادة الوعي بمخاطر المواد الكيميائية في مكان العمل لضمان أن يتمتع العاملون الصحيون بالصحة وأن يكونوا منتجين وأن تكون لديهم المعرفة اللازمة للتعامل مع المرضى المتأثرين بالتعرض للمواد الكيميائية. وتطرق بعض الممثلين إلى مجالات استراتيجية القطاع الصحي التي تتيح مجالاً للتحسين. وفي حين أُحرز تقدم كبير، فإن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لضمان مشاركة القطاع الصحي، ولا سيما في البلدان النامية.

١٢٨- وفيما يتعلق بدور منظمة الصحة العالمية، أشار أحد الممثلين، متحدثاً نيابة عن مجموعة من البلدان، إلى الفقرة ٢١ من القرار ٥/١ الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة، والتي دعت فيها الجمعية المدير العام لمنظمة الصحة العالمية لتولي دور قيادي في النهج الاستراتيجي وتوفير الموظفين المناسبين والموارد الأخرى لأمانته. وأشار إلى أنه من الممكن أن توسع منظمة الصحة العالمية هذا الدور، على سبيل المثال من خلال تركيز الموارد المتاحة على الأنشطة التي تساعد البلدان النامية في تنفيذ النهج الاستراتيجي، وضمان أن تحصل عملية تنفيذ خريطة الطريق الخاصة بالمواد الكيميائية على مخصصات مناسبة في الميزانية ضمن برنامج عمل منظمة الصحة العالمية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، المقرر الاتفاق عليه في الدورة الثانية والسبعين لجمعية الصحة العالمية في أيار/مايو ٢٠١٩. ورداً على ذلك، قالت ممثلة منظمة الصحة العالمية إن المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية أوصى، في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بإدراج الغاية ٣-٩ من هدف التنمية المستدامة ٣، بشأن المواد الكيميائية الخطرة، في الأهداف البرنامجية لميزانية برنامج منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٢١.

١٢٩- وعقب المناقشة، قالت الرئيسة إنه سيكون من المفيد رفع مستوى الاهتمام بالمواد الكيميائية والنفايات بطريقة ماثلة في القطاعات الأخرى، مثل العمل والزراعة، وأن تحظى بدعم من الحكومة أو الجهات الفاعلة، كما ثبت فعالية هذا النهج في القطاع الصحي.

١٣٠- وأحاط الفريق العامل علماً بتقرير منظمة الصحة العالمية عن تنفيذ استراتيجية القطاع الصحي.

هاء- تمويل النهج الاستراتيجي

١٣١- استرعى ممثل الأمانة، لدى تقديمه هذا البند الفرعي، الانتباه إلى تقرير أعدته الأمانة عن برنامج البداية السريعة وصندوقه الاستئماني (SAICM/OEWG.3/7)، وتقرير أعدته المدير التنفيذي عن تقييم تنفيذ النهج المتكامل المتعلق بتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات (SAICM/OEWG.3/INF/11)، وتقرير عن البرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على المستوى الوطني لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم، واتفاقية ميناماتا

بشأن الزئبق والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM/OEWG.3/INF/12)، وتقرير مرفق البيئة العالمية (SAICM/OEWG.3/INF/13).

١٣٢- ووجهت الرئيسة الشكر أولاً إلى جميع الجهات المانحة التي ساهمت بسخاء في برنامج البداية السريعة على مر السنين. وبناءً على دعوتها، قدم كل من ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وممثل مرفق البيئة العالمية التقرير الخاص بمنظمتها. ١٣٣- ودعت الرئيسة بعد ذلك إلى تقديم تعليقات على برنامج البداية السريعة وعلى تمويل النهج الاستراتيجي بشكل أعم.

١٣٤- وأعرب عن تأييد عام لأخذ النهج المتكامل كأساس للمناقشة المتعلقة بالتمويل لما بعد عام ٢٠٢٠.

١٣٥- وقدمت ممثلة الأرجنتين، متحدثةً نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأذربيجان وكمبوديا واندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وعمان وتايلند وتوفالو، ورقة اجتماع عن الاعتبارات المالية أعدت لتكون ضمن المدخلات المقدمة للمداولات المتعلقة بالتمويل التي سيجريها فريق الاتصال المكلف، بموجب البند ٣ (ب) '١' من جدول الأعمال، بإعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠ لينظر فيها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الخامسة. وقالت إنه من الأهمية بمكان إنشاء آلية توفر، على المدى الطويل، تمويلاً مستداماً وفي الوقت المناسب ويمكن التنبؤ به وكاف ومتاح لجميع أصحاب المصلحة المهتمين وأن يكون مصحوباً بمساعدة تقنية مناسبة للبلدان النامية.

١٣٦- وسلط العديد من الممثلين، بمن فيهم اثنان تحدثا نيابة عن مجموعات من البلدان، الضوء على الأهمية الخاصة لعنصرين من العناصر الثلاثة للنهج المتكامل: العنصران المتعلقان بتعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في تخطيط التنمية وإشراك الصناعة. وأعرب ممثل آخر عن قلقه لأنه، وفقاً لتقرير المدير التنفيذي (SAICM/OEWG.3/INF/11)، لم تكن هناك معلومات كافية لتقييم هذين العنصرين؛ واقترح أن تنظر العملية الجارية بين الدورات في الإجراء الموصى به ٢ من ذلك التقرير بشأن إعداد مبادئ توجيهية محدثة للنهج المتكامل تسليماً بأنه فكرة آخذة في التطور، وأوصى بتنفيذ الإجراء ٨ بشأن استعراض متطلبات الإبلاغ وتعزيز الاستراتيجيات والنهج القائمة بشأن الرصد والتقييم والتعلم. واسترعت الرئيسة الانتباه إلى الإجراء الموصى به ٧ بشأن تقييم إمكانية أن تعمل أمانة النهج الاستراتيجي كوسيط رئيسي في النهج المتكامل. غير أنها أعربت عن رأي مفاده أن النهج الاستراتيجي يعاني من نقص التمويل وأنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحديد أولويات الموارد المالية المحدودة المتاحة. واتفق ممثلان، أحدهما تحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، على أنه يتعين تناول مسألة التمويل الكافي للأمانة في المناقشات المتعلقة بالمستقبل، وذكر الممثل المتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان مرفق البيئة العالمية والبرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على المستوى الوطني لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية كمصادر ممكنة للتمويل، ولكن هناك أيضاً فرصاً محتملة أخرى مثل برنامج مونتيفيديو الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه دورياً (برنامج مونتيفيديو الخامس).

١٣٧- وقُدم عدد من المقترحات الأخرى أثناء المناقشة عن مجالات التركيز من حيث التمويل. وتشمل هذه استنباط آليات تمويل مبتكرة أو استراتيجية لتعبئة الموارد؛ وتعزيز مشاركة المؤسسات المالية الإقليمية مثل مصارف التنمية الإقليمية؛ وتوليد التمويل عن طريق فرض رسوم على صناعة المواد الكيميائية؛ وإعداد برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدراسة عن الاستيعاب الداخلي للتكاليف؛ وتوجيه طلب رسمي إلى الجهات المانحة لتمويل إدارة المواد الكيميائية والنفايات والتوعية بأهميتها وبالتالي تمكين الجهات المانحة من أن تجعل هذه القضية مسألة ذات أولوية؛ وإيجاد طرق، لمصلحة العمل متعدد القطاعات، لضمان ألا تقتصر الاستفادة من آليات التمويل على قطاع البيئة؛

واستكشاف طرق لضمان إمكانية حصول منظمات المجتمع المدني على التمويل بالنظر إلى أنها مستبعدة حالياً من البرنامج الخاص؛ وتعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ بناء القدرات، ووضع مؤشر عن عدد البلدان والمنظمات التي توفر موارد للتعاون التقني في هذا الصدد.

١٣٨- وشدد أحد الممثلين على أهمية المساعدة التقنية والدعم المالي ونقل التكنولوجيا فضلاً عن أهمية ضمان أن يستند التعاون مع مرفق البيئة العالمية إلى معايير تقنية دون أن يتأثر بالاعتبارات السياسية.

١٣٩- وعقب المناقشة، أحال الفريق العامل المسألة إلى فريق الاتصال المكلف بموجب البند ٣ (ب) '١' من جدول الأعمال بإعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠ لينظر فيها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الخامسة. وطلبت الرئيسة إلى فريق الاتصال أن يأخذ في الاعتبار ورقة الاجتماع المقدمة والتعليقات التي أبدت خلال الجلسة العامة.

١٤٠- وفي وقت لاحق، قدم الرئيس المشارك لفريق الاتصال توصيات الفريق المتعلقة بالنهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠. وترد التوصيات في المرفق الأول لهذا التقرير، دون تحرير رسمي.

سادساً- الأنشطة المقررة للأمانة ومشروع ميزانيتها لفترة السنتين ٢٠١٩-٢٠٢٠

١٤١- استرعت الرئيسة، لدى تقديمها هذا البند، الانتباه إلى تقرير أعدته الأمانة عن أنشطة الأمانة وموظفيها وميزانيتها لفترة السنتين ٢٠١٩-٢٠٢٠ (SAICM/OEWG.3/8). وأشارت إلى أن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية قام، في دورته الرابعة، بتكليف الفريق العامل بالنظر في التغييرات المحتملة في أولويات الميزانية، وإذا لزم الأمر، زيادة حجم الميزانية حتى عام ٢٠٢٠، وطلب أيضاً إلى الأمانة تقديم تقرير إلى دورته الخامسة بشأن أنشطة الأمانة وموظفيها وميزانيتها. وأضافت أن على الأمانة أن تضطلع بعمل إضافي كبير لتلبية الطلبات الناشئة عن عملية ما بين الدورات التي تنظر في النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠، وكذلك الأعمال التحضيرية للدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

١٤٢- وقال ممثل الأمانة إن مشروع الميزانية يتضمن، في ضوء زيادة عبء العمل على الأمانة، اعتمادات لموظف برنامج معاون مؤقت من الرتبة ف-٢ حتى نهاية عام ٢٠٢٠، واجتماع رابع محتمل في عام ٢٠٢٠ لعملية ما بين الدورات التي تنظر في النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠.

١٤٣- ووجه أحد الممثلين، متحدثاً نيابة عن مجموعة من البلدان، في سياق قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، الذي طلبت فيه الجمعية إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تعزيز أمانة النهج الاستراتيجي، سؤالاً عما إذا كان يمكن لمنظمة الصحة العالمية أن تتخذ إجراءات لدعم إعادة إنشاء الوظيفة، التي أُلغيت في الأمانة في عام ٢٠١٢، تمشياً مع التزامها بموجب الاستراتيجية السياسية الشاملة.

١٤٤- وشجع أحد الممثلين، في دعمه لمقترحات التوظيف في الأمانة، جميع أصحاب المصلحة على تقديم المزيد من المساهمات الطوعية لدعم عمل النهج الاستراتيجي، وقال إن تمويل اجتماع رابع لعملية ما بين الدورات ينبغي أن يهدف إلى توفير نص لينظر فيه المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الخامسة.

١٤٥- ووافق الفريق العامل على اعتماد الميزانية المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٩-٢٠٢٠، رهنأ بتوافر الموارد. وترد الميزانية في المرفق الثاني لهذا التقرير.

سابعاً - الأعمال التحضيرية للدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية

١٤٦ - أشارت الرئيسة، عند تقديمها هذا البند الفرعي، إلى أن حكومة ألمانيا عرضت استضافة الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في بون، ألمانيا، من ٥ إلى ٩ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٢٠.

١٤٧ - وفي تلك الدورة، ستُخذ قرارات رئيسة بشأن النهج الاستراتيجي وطريق المضي قدماً للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠. كما ستمكّن الدورة أصحاب المصلحة من الاحتفال بإنجازات النهج الاستراتيجي منذ وضعه في عام ٢٠٠٦.

١٤٨ - وقدمت ممثلة ألمانيا رسالة بالفيديو للسيدة سفنيا شولز، الوزيرة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية في ألمانيا.

١٤٩ - وقالت السيدة شولز، في بيانها، إن خطة عام ٢٠٣٠ تتيح فرصة فريدة لمعالجة الطبيعة المتعددة القطاعات والمتعددة أصحاب المصلحة لقطاعي المواد الكيميائية والنفايات. وفي دورتها الرابعة، انتهزت جمعية الأمم المتحدة للبيئة هذه الفرصة ومهدت الطريق للمضي قدماً عن طريق الاستناد إلى الدروس المستفادة في سياق النهج الاستراتيجي ومن الطبعة الثانية من تقرير التوقعات العالمية للمواد الكيميائية لتأكيد، من بين أمور أخرى، الحاجة إلى روابط أفضل بين العلوم والسياسات، وهيكل حوكمة تمكيني ومواد كيميائية أكثر استدامة. وبالنظر إلى الأهمية التي توليها حكومة ألمانيا للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، فإنها تعرض استضافة الدورة الخامسة القادمة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، والتي ستبذل خلالها قصارى جهدها لتحقيق مرحلة جديدة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

١٥٠ - وبالنظر إلى أن الدورة الخامسة على بعد أقل من ١٨ شهراً، فإنه من الضروري أن يواصل الممثلون السعي للتوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات تشغيلية طموحة وملموسة وعملية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠، يمكن أن تتيح سد الفجوات المتبقية في إدارة هذه المواد وتحقيق الغاية ٤ من هدف التنمية المستدامة ١٢، أي تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام ٢٠٢٠.

١٥١ - واسترعى ممثل الأمانة الانتباه إلى مذكرة أعدتها الأمانة بشأن الأعمال التحضيرية للدورة الخامسة للمؤتمر (SAICM/OEWG.3/INF/14) ودعا أصحاب المصلحة إلى تبادل توقعاتهم للدورة من أجل مساعدة الأمانة في التحضير لها.

١٥٢ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب الممثلون عن تقديرهم لحكومة ألمانيا لعرضها استضافة الدورة الخامسة للمؤتمر، مؤكدين أنهم يتطلعون إلى المشاركة في الدورة للاحتفال بنجاحات النهج الاستراتيجي ووضع إطار للإدارة المستدامة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠.

١٥٣ - وقالت ممثلة المملكة المتحدة إن حكومتها تود أن تعقد، كإسهام في الدورة الخامسة للمؤتمر، اجتماعاً للخبراء التقنيين لدعم مواصلة العمل بشأن الأهداف قبل الاجتماع الثالث لعملية ما بين الدورات في بانكوك. وتعهدت بضمان أن يتمتع الاجتماع بتمثيل متوازن، بما يعكس الطابع المتعدد أصحاب المصلحة والمتعدد القطاعات للنهج الاستراتيجي، والتشاور مع الأمانة بشأن الأعمال التحضيرية للاجتماع.

١٥٤- وفيما يتعلق بتوقعات أصحاب المصلحة للدورة الخامسة، قالت ممثلة إحدى المنظمات غير الحكومية إن المذكرة التي أعدتها الأمانة (SAICM/OEWG.3/INF/14) لم تحدد شكل النتائج المتوقعة من الجزء الرفيع المستوى من الدورة. واقترحت، بما يتماشى مع النداءات المتكررة في هذا الاجتماع وفي أماكن أخرى من أجل التزام رفيع المستوى بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، فإن اعتماد إعلان وزاري خلال الجزء الرفيع المستوى سيكون أفضل طريقة لوضع مثل هذا الالتزام. وإذا أريد النظر في اعتماد مثل هذا الإعلان، سيكون من الضروري بدء التخطيط للتحضير له في الفترة التي تسبق الدورة. وأعربت أيضاً عن أملها في أن تتناول الدورة الخامسة، أيًا كانت نتائجها بشأن فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، الحاجة العاجلة إلى الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية والنفايات لبلوغ غايات أهداف التنمية المستدامة.

١٥٥- وفي الختام، دعت الرئيسة الممثلين إلى عرض استضافة الاجتماعات الإقليمية، المتوقع عقدها في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ والتي ستعمل بمثابة اجتماعات تحضيرية للدورة الخامسة للمؤتمر.

ثامناً- مسائل أخرى

١٥٦- لم يجر النظر في أي مسائل أخرى.

تاسعاً- اعتماد تقرير الاجتماع

١٥٧- اعتمد الفريق العامل هذا التقرير في ضوء مشروع التقرير الذي عُمم، على أساس أنه سيوكل للمقرر مهمة وضع صيغته النهائية بالتشاور مع الأمانة.

عاشراً- اختتام الاجتماع

١٥٨- عقب تبادل كلمات المجاملة المعتادة، أعلنت الرئيسة اختتام الاجتماع عند الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الخميس، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

نتائج فريق الاتصال المعني بالنهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠^(١)

ألف- توصيات لينظر فيها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الخامسة بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام ٢٠٢٠

١٠ [التوصيات العامة الرئيسية]

١- ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية والصناعة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط العلمية والأكاديمية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين تكثيف الجهود وترتيب أولوياتها بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، نحو تحقيق الغاية ١٢-٤ من خطة عام ٢٠٣٠ وبالتالي المساهمة أيضاً في العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى؛

٢- ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة على جميع المستويات لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك من خلال إطار التمكين المحسن للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى الطويل، على النحو الذي أكدته جمعية الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي أن يتناول هذا الإطار المحسن على وجه الخصوص مُج دورة الحياة والروابط بين المواد الكيميائية والمنتجات والنفايات؛ وكذلك المواد، مثل المواد البلاستيكية، والتقليل إلى أدنى حد ممكن المواد الخطرة في دورات المواد ومنعها حيثما يمكن؛

الرؤية

٣- [تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى البعيد يتطلب]

تتمثل الرؤية المشتركة بين جميع أصحاب المصلحة في:

١' حماية الصحة البشرية والبيئة من الآثار [الضارة] [السلبية] للمواد الكيميائية والنفايات [ونفاياتها] المرتبطة بها^(٢)، [باتجاه] [للسماح ب] [لتعزيز] [لضمان] حياة صحية وكوكب مستدام وسالم للجميع.

١' بديلة حياة صحية وكوكب آمن ومستدام للجميع من خلال حماية صحة الإنسان والبيئة من الآثار [الضارة] [السلبية] للمواد الكيميائية [ونفاياتها] والنفايات.

النطاق

٤- يغطي النطاق [جميع] [الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والزراعية وتلك المتعلقة بالعمالة، التي تنطوي عليها إدارة المواد الكيميائية و[جميع] النفايات [نفايتها]، من أجل تعزيز التنمية المستدامة [والتُّهَج الدائرية] [غير السامة] [السلامة البيئية] [وحماية حقوق الإنسان] [والكفاءة في استخدام الموارد]]. ويضع الصك الأدوات والعمليات التي تم تطويرها حتى الآن في عين الاعتبار على النحو الواجب، ويتسم بالمرونة الكافية لمراعاة ما يستجد منها دون ازدواجية في الجهود.

(١) لم تخضع هذه الوثيقة لتحرير رسمي.

(٢) تنطبق هذه الأقسام على "النفايات" المشار إليها في كامل الورقة.

٤- ويتسم إشراك جميع القطاعات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة طوال دورة حياة المادة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية بأهمية حرجة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. ويشمل أصحاب المصلحة [على سبيل المثال لا الحصر] الحكومات، ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني، والصناعات، والأعمال التجارية، والقطاع المالي، والبنوك الإنمائية، والأوساط الأكاديمية، والعاملين، وتجار التجزئة، والأفراد. ويُفهم أن القطاعات تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الزراعة، والبيئة، والصحة، والتعليم، والتمويل، والتنمية، والتشبيد والعمالة.

ملاحظة: 'المبادئ والنُهُج' لم تناقش بالتفصيل في الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية

الأهداف والغايات الاستراتيجية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات

٥- من شأن الأهداف الاستراتيجية التالية أن توجه أصحاب المصلحة في جهودهم على جميع المستويات من أجل تناول مسألة التعامل مع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات:

الهدف الاستراتيجي ألف: [يتم تحديد التدابير وتنفيذها وإنفاذها من أجل منع الضرر الناجم عن المواد الكيميائية طوال دوراتها [وعن النفايات]، أو، عند تعذر ذلك، تقليله إلى أدنى حد؛]

الهدف الاستراتيجي باء: إنتاج المعرفة والبيانات والمعلومات على نحو شامل وكاف، وإتاحتها للجميع لتمكين اتخاذ القرارات والإجراءات المستنيرة؛

الهدف الاستراتيجي جيم: تحديد المسائل المثيرة للقلق [التي تستدعي اتخاذ إجراءات [عملية] [و] [مشتركة] وترتيبها حسب الأولوية ومعالجتها؛

الهدف الاستراتيجي دال: تحقيق أقصى قدر ممكن من المنافع على صحة الإنسان والبيئة ومنع المخاطر أو، إذا تعذر ذلك، التقليل إلى أدنى حد ممكن منها من خلال البدائل الأكثر أماناً والحلول المبتكرة والمستدامة والتفكير الاستشراقي؛

الهدف الاستراتيجي هاء: [اعتراف الجميع بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بوصفها عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة،]؛ [وتحديد و] [تعبئة موارد مالية وغير مالية كافية؛ والتعجيل بالإجراءات، وإنشاء شركات [شفافة خاضعة للمساءلة] لتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة].

٦- وترد في التذييل الغايات المستهدفة التي من شأنها أن تدعم تحقيق كل هدف من الأهداف^(٣).

٧- ويرد في التذييل وصف ل[الأهداف الموصى بها التي يمكن استخدامها كأساس لا لمزيد من العمل فيما بين الدورات، إلى جانب وضع المؤشرات، لدعم تحقيق كل هدف استراتيجي. إضافةً إلى ذلك قد توضع أيضاً في الوقت نفسه معالم لمتابعة التقدم المحرز على صعيد الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، ولا سيما على الصعيد الوطني. [ويلزم أيضاً تطوير عملية من أجل قياس التقدم الذي نحرزه]. ويمكن أيضاً تحديث المعالم الرئيسية بانتظام في إطار برنامج عمل مستقبلي للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وإبلاغ جميع المنظمات والجهات المعنية ذات الصلة بها للنظر فيها في إطار ولاياتها، حسب الاقتضاء.]

٨- [ولا يزال التوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠، بما في ذلك عناصرها الأساسية الإحدى عشرة ومجالات نشاطها الستة، تحظى بالأهمية في مساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى ضمان الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، ولذلك ينبغي أن يستمر تنفيذها.]

(٣) لم يستعرض فريق الاتصال الغايات بشكل كامل.

٢٠ النصوص الإضافية الواردة بشأن الترتيبات والآليات المؤسسية لدعم التنفيذ

الترتيبات المؤسسية

[فيما يتعلق بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية فإن الهياكل المؤسسية والإدارية الحالية ينبغي أن تستمر لما بعد عام ٢٠٢٠. ولا يبدو ضرورياً إجراء إصلاح إداري أو مؤسسي أو إجرائي، مع عدم الإخلال بأي تعديلات محددة قد تكون ملائمة وقرر المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية إجراءها، بما في ذلك عقد اجتماعات المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية بصورة منتظمة؛

إضافةً إلى ذلك، هناك حاجة إلى إطار تمكيني معزز للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مما يعزز الاتساق والتكامل بين السياسات والإجراءات المتعددة الأطراف من جانب جميع المنظمات الدولية ذات الصلة في هذا المجال، بما في ذلك عن طريق إخطار هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بهذا الإطار ونظرها فيه، ومن هذه الهيئات المنتدى السياسي الرفيع المستوى والجمعية العامة للأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.]

المؤتمر الدولي [المعني بإدارة المواد الكيميائية]

يعقد المؤتمر الدولي [اجتماعاً مرةً كل سنتين و] يضطلع بإجراء استعراضات دورية للأداة. وستكون مهام هذا المؤتمر كما يلي:

[١] 'الإشراف على تنفيذ الاتفاق؛'

'١' تعزيز تنفيذ الأدوات والبرامج الدولية القائمة المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات [حسب الاقتضاء]، وتعزيز الاتساق [والتعاون والتآزر] فيما بينها [وتحديد الثغرات]؛

'٢' دعم تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية والنفايات؛

'٣' تشجيع وتعزيز ودعم المشاركة من جانب الجهات صاحبة المصلحة والقطاعات والتفاعل بينها في سياق المؤتمر الدولي وبرنامج العمل؛

'٤' تعزيز الوعي [المعلومات القائمة على العلم] بالتطورات والاتجاهات الجديدة وتحديد الروابط بينها وبين التنمية المستدامة؛

'٥' النهوض بالاستراتيجية وتحديد أولويات برنامج العمل؛

'٦' [توقع و] تحديد العمليات الرامية إلى توجيه الإجراءات المناسبة بشأن المسائل المثيرة للقلق على الصعيد العالمي [قبل و] عند نشوئها وتيسير وإقامة توافق في الآراء وتوفير السبل المؤدية إلى تركيز الاهتمام على الأولويات من أجل العمل التعاوني؛

'٧' تقديم التوجيه إلى الأمانة وإلى أصحاب المصلحة بشأن التنفيذ؛

'٨' إنشاء وتكليف هيئات خبراء تقنية و/أو سياساتية و/أو علمية فرعية و/أو مخصصة حسب الاقتضاء؛

'٩' تيسير تعبئة الموارد المالية والتقنية اللازمة لتفعيل وتنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

'١٠' تلقي التقارير من جميع أصحاب المصلحة المعنيين عن التقدم المحرز في مجال التنفيذ، ونشر المعلومات بحسب الاقتضاء؛

- ١١' تقييم تنفيذ البرامج التي تحقق الرؤية وتقديم التقارير عنها بهدف استعراض التقدم المحرز مقارنة بالأهداف والغايات والمعالم الرئيسية وتحديث برنامج العمل حسب الاقتضاء.
- [وسيشمل] [وقد يشمل] المؤتمر الدولي جزءاً رفيع المستوى [يكون] متعدد القطاعات لأصحاب المصلحة المتعددين. وسيكون الغرض من ذلك الجزء على النحو التالي:
- ١' حفز الالتزام بمعالجة مسألة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على أعلى مستوى ممكن في أوساط المسؤولين وممثلي جميع مجموعات أصحاب المصلحة؛
- ٢' توفير منتدى دولي رفيع المستوى لمناقشات أصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات المتعددة وتبادل الخبرات بشأن المسائل المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، تمشياً مع خطة عام ٢٠٣٠، مع مشاركة أصحاب المصلحة من المنظمات غير الحكومية وفقاً للنظام الداخلي الساري؛
- ٣' تعزيز إدراج سياسات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة وفي الخطط والميزانيات القطاعية ذات الصلة؛
- ٤' تعزيز ترتيبات وآليات التنسيق الوطنية للمواد الكيميائية والنفايات [الروابط والشراكات] على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛
- ٥' تعزيز الروابط والشراكات [والتآزر] وترتيبات وآليات التنسيق [مع] [لـ] الجوانب والقطاعات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك التنوع البيولوجي وتغير المناخ، [وتعزيز الروابط والشراكات] مع أصحاب المصلحة الآخرين في خطة عام ٢٠٣٠ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

مكتب المؤتمر الدولي

ينبغي أن يكون للمؤتمر الدولي مكتب يتولى المهام وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر الدولي. وينبغي أن يمثل المكتب بشكل كافٍ مناطق العالم وكذلك الطابع الجامع لأصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات المتعددة الذي تتميز به أداة ما بعد عام ٢٠٢٠.

الأمانة

تتمثل المهام التي تضطلع بها الأمانة فيما يلي:

- ١' تشجيع إنشاء وتعهد شبكة لأصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وعلى الصعيد الدولي في حالة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية؛
- ٢' وتعزيز وتيسير تنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك بناء القدرات والمساعدة التقنية، تحت توجيهات المؤتمر الدولي؛
- ٣' ومواصلة تعزيز علاقات العمل مع المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وشبكتها، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى وأمانات الاتفاقات الدولية ذات الصلة من أجل الاستفادة من خبراتها القطاعية؛
- ٤' وتسهيل وتشجيع تبادل المعلومات العلمية والتقنية ذات الصلة، بما في ذلك تطوير ونشر المواد الإرشادية [بناءً على طلب المؤتمر الدولي] لدعم التنفيذ من أصحاب المصلحة، وكذلك توفير خدمات مراكز تبادل المعلومات؛

- ٥' وتيسير الاجتماعات وأعمال ما بين دورات المؤتمر الدولي، إلى جانب الاجتماعات الإقليمية، ونشر تقارير وتوصيات المؤتمر الدولي، بما في ذلك بين المنظمات والمؤسسات العالمية والإقليمية ذات الصلة؛
- ٦' ودعم عمل الهيئات التقنية و/أو السياساتية و/أو العلمية الفرعية و/أو هيئات الخبراء المخصصة المنشأة بموجب المؤتمر الدولي؛
- ٧' وتشجيع وتعزيز ودعم مشاركة جميع القطاعات وأصحاب المصلحة في المؤتمر الدولي وبرنامج العمل، بما في ذلك في اجتماعات المؤتمر الدولي والاجتماعات الإقليمية؛
- ٨' وتقديم التقارير إلى المؤتمر الدولي عن حالة التنفيذ من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة [والتقدم المحرز على صعيد [مقابل] الأهداف والغايات].

آليات دعم التنفيذ

١ - النظام الداخلي

[فيما يتعلق باتخاذ القرارات، على الحكومات أن تبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل الموضوعية والإجرائية بتوافق الآراء.]

٢ - التنفيذ على الصعيد الوطني

- ١' من أجل الحفاظ على نهج متكامل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، ينبغي لكل حكومة أن تضع ترتيبات من قبيل خطط العمل الوطنية ليتم تنفيذها على أساس مشترك بين الوزارات أو بين المؤسسات، بالتشاور مع أصحاب المصلحة، لكي يتسنى تمثيل المصالح المعنية للإدارة الوطنية وأصحاب المصلحة وتناول جميع المجالات الجوهرية ذات الصلة.
- ٢' ومن أجل تسهيل التواصل على الصعيدين الوطني والدولي، ينبغي على كل حكومة أن [تعيّن أو تنشئ شبكة من] [جهة تنسيق وطنية سياسية وتقنية] [لكي تتواصل بشأن مسائل النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وتطور شبكة على المستوى الوطني من المنسقين] تمثل الطابع الجامع لأصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات المتعددة [في النهج الاستراتيجي] [الأداة، بغية التواصل بشأن مسائل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات]. وينبغي أن يشمل ذلك الدعوات إلى المشاركة في الاجتماعات ونشر المعلومات. وينبغي أن تكون مراكز الاتصال الوطنية ممثلة للترتيبات القطرية المشتركة بين الوزارات أو بين المؤسسات، حيثما وُجدت.
- ٣' ولدعم التنفيذ الفعال، ينبغي بذل جهود أقوى لضمان أن تشمل عملية التنفيذ على الصعيد الوطني مشاركة مجموعة ملائمة من أصحاب المصلحة والقطاعات (على سبيل المثال، قطاعات الصحة [والبيئة] والزراعة والعمل) لمعالجة الأولويات الوطنية.
- ٤' [تقديم تقارير عن الخطط الوطنية]
- ٤' ينبغي على جميع الجهات الفاعلة/جميع أصحاب المصلحة اتخاذ إجراءات لضمان إحراز تقدم في تنفيذ الغايات على الصعيدين الوطني ودون الوطني.]

٣ - التعاون والتنسيق على الصعيد [الدولي] والإقليمي و[دون الإقليمي] والقطاعي

'١' تختلف الأولويات والقدرات المتعلقة بالتنفيذ بين المناطق [و] المناطق دون الإقليمية [والبلدان] باختلاف الظروف الاقتصادية وغيرها.

'٢' ويؤدي التعاون [الدولي] والإقليمي والأقليمي والقطاعي أدواراً أساسية في دعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على جميع المستويات، بما في ذلك بين الشركاء التجاريين والمنظمات الإقليمية الأخرى.

'٣' وتضطلع الاجتماعات [الدولية و] الإقليمية وآليات التنسيق بدور مهم فيما يتعلق بتمكين الجهات صاحبة المصلحة في كل منطقة من تبادل الخبرات وتحديد الاحتياجات ذات الأولوية ذات الصلة بالتنفيذ، وتمكينها أيضاً من بلورة مواقف إقليمية بشأن المسائل الرئيسية.

'٤' وتُشجّع الأقاليم والمناطق دون الإقليمية [والبلدان]، حسب الاقتضاء، على القيام بما يلي:

أ- تحديد الأولويات المشتركة؛

ب- ووضع خطط تنفيذ إقليمية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، والنظر في النهج والمشاريع الإقليمية أو دون الإقليمية؛

ج- تعيين جهة تنسيق إقليمية.

'٥' وتؤدي جهات التنسيق الإقليمية دوراً تيسيراً داخل مناطقها، بما في ذلك الاضطلاع بالأنشطة التي يتم تحديدها على المستوى الإقليمي، مثل رئاسة الاجتماعات الإقليمية، ونشر المعلومات التي تمم جهات التنسيق داخل مناطقها، وجمع وجهات النظر من جهات التنسيق الوطنية بشأن المسائل التي تمم المنطقة، وتحديد فرص التعاون الإقليمي، والمساعدة في تدفق المعلومات والآراء من المنطقة إلى أعضاء مكتبها، حسب الاقتضاء، والإبلاغ بشكل دوري عن نتائج اجتماعاتها الإقليمية وغيرها من الأنشطة الإقليمية.

٤ - مشاركة الهيئات الحكومية الدولية، والمنظمات الدولية، والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات

[يتسم إشراك جميع القطاعات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة طوال دورة حياة المادة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية بأهمية حرجة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. ويشمل أصحاب المصلحة الحكومات، ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني بما في ذلك المستهلك، والصناعات، والأعمال التجارية، والقطاع المالي، والعاملين، وتجار التجزئة، والأوساط الأكاديمية على جميع المستويات؛

وعلى الصعيد الوطني، من الضروري أن توضع أطر تشريعية وتنظيمية وهيكل مؤسسية وهيكل إنفاذ فعالة لضمان الاتساق بين القطاعات المتعددة وكذلك تكامل إجراءات جميع الجهات المعنية، بما في ذلك تحديد المسؤوليات ذات الصلة؛

وعلى الصعيد الدولي، يتعين على المنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة، ولا سيما المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والاتفاقيات ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات، أن تعزز الوعي بالطبيعة الشاملة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، باعتبار ذلك عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن تعزز مشاركتها وملكيته للسياسات والإجراءات المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى البعيد؛ وأن تدعم التنفيذ على الصعيد الوطني.

وينبغي لهذه المنظمات الدولية، ولا سيما المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات أن تنسق الأنشطة وبرامج العمل ذات الصلة، تمثيلاً مع خطة عام ٢٠٣٠ وضمن ولايات كل منها. وينبغي أن تكون النتيجة تعزيز التعاون وتفايدي ازدواجية في العمل الذي تضطلع به عدة جهات منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيتار، واليونيدو، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، في إطار ولاية كل منها، صوب تحقيق الغاية ١٢-٤ وسائر الأهداف والغايات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ والتي تتأثر بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، عقب رؤية مشتركة ودائمة سيعتمدها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في اجتماعه الخامس وتؤديها هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة بخطة عام ٢٠٣٠، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويمكن للاتفاقيات والبرامج الإقليمية ذات الصلة أن تسهم أيضاً إسهاماً كبيراً في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، كما ينبغي أن تضطلع بالتنسيق حسب الاقتضاء.

وفيما يتعلق على وجه التحديد بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية فإنه ينبغي أن يشمل في المستقبل الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والزراعية وجوانب العمل المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات، من أجل تعزيز التنمية المستدامة والنهج الدائري، مع إيلاء الاعتبار الواجب للصكوك والعمليات التي وضعت حتى الآن. وينبغي أن يكون النهج مرناً بما يكفي لمراعاة النهج الجديدة مع تجنب ازدواجية الجهود.

ويتعين تعزيز إشراك الصناعة والقطاع الخاص على امتداد سلسلة القيمة بصورة كبيرة، في إطار النهج الاستراتيجي في المستقبل، وبشكل أعم، من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على جميع المستويات. وتشكل أدوار ومسؤوليات الصناعة والقطاع الخاص على امتداد سلسلة القيمة وعلى صعيد تنفيذ الأهداف والغايات ذات الصلة في خطة عام ٢٠٣٠ أساساً قوياً من أجل تعزيز المشاركة والعمل وينبغي أن تُحدّد وتُوضَع بوضوح، ولا سيما في التشريعات على الصعيد الوطني.]

١' ينبغي للهيئات الحكومية الدولية، والمنظمات الدولية، والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات ذات الصلة تعزيز مشاركتها ودعم التنفيذ الوطني.

٢' وينبغي للهيئات الحكومية الدولية، والمنظمات الدولية [والإقليمية] [بما في ذلك البنوك الإنمائية]، والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات أن [تعزز تنسيقها بشأن] [تنسق] [،]، بأكبر قدر ممكن ووفقاً لولاية كل منها] الأنشطة وبرامج العمل ذات الصلة، تمثيلاً مع خطة عام ٢٠٣٠. ويمكن للاتفاقيات والبرامج الإقليمية أن تسهم أيضاً إسهاماً كبيراً في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، كما ينبغي أن تضطلع بالتنسيق حسب الاقتضاء.

٥ - مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية

١' ينبغي أن تواصل الجهات الفاعلة غير الحكومية المساهمة بنشاط من خلال الخبرات والبيانات والمعارف في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بوصفها جزءاً لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠.

مشاركة المجتمع المدني

'٢' يمكن أن تسهم المشاركة الفعالة من منظمات المصالح العامة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني إسهاماً كبيراً في تنفيذ [وتحقيق] الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. فهذه المنظمات يمكنها أن تعمل كمورد فعالة للسلامة الكيميائية من خلال توليد البيانات، ورفع مستوى الوعي العام [والوعي العالي المستوى] والمساهمة في تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج السلامة الكيميائية [، وتوفير المعلومات عن البدائل والتوعية بها، فضلاً عن المساعدة في تنفيذها]. وكذلك تشجيع التعاون والشراكات مع القطاعات الأخرى والمشاركة فيها.]

مشاركة الصناعة والأعمال التجارية

'١' من شأن الإجراءات التعاونية وبناء القدرات والتوجيه من الصناعات والأعمال التجارية في مجال الأولويات العالمية [، والإقليمية والوطنية] أن تقدم إسهامات كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. ويشمل ذلك، في جملة أمور، المبادرات الصناعية الطوعية، والإدارة الجيدة للمنتجات، [والبحث والابتكار من أجل إيجاد بدائل أكثر أماناً] [وتنفيذ] [حلول] كيميائية خضراء و[مستدامة] [في تصميم المنتجات، مما يجعل المنتجات غير سمية ودائمة، وقابلة لإعادة التدوير والاستعمال ومعالجة التلوث والتعويض،] وتبادل المعلومات [من أجل إنتاج منتجات غير سمية ودائمة، وقابلة لإعادة الاستخدام، مما يوفر معلومات شاملة عن السمية والاستخدام عن جميع المواد الكيميائية بما في ذلك المواد النانوية، مما يحقق انبعاثات صفرية من المواد الكيميائية السامة والنفايات أثناء الإنتاج؛ واستيعاب جميع تكاليف إنتاج المواد الكيميائية بما في ذلك الهياكل الأساسية للنفايات وإعادة التدوير، والامتثال للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.]

'٢' وينبغي لجميع قطاعات الصناعة المشاركة في إعداد السياسات، والمشاريع، والشراكات المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، [إلا إذا كان هناك تضارب في المصالح، فضلاً عن التنفيذ] [وكذلك في تنفيذ المتطلبات القانونية، إلا إذا كان هناك تضارب في المصالح]. وينبغي أن يشمل الإشراف على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية دورة الحياة الكاملة للمادة، بما في ذلك [البحث والابتكار]، والمنتجين الأوليين، وقطاع الصناعة التحويلية والموزعين والبائعين في المراحل النهائية، [والجهات المسؤولة عن إعادة التدوير، ومناولي النفايات، والمستوردين، والمصدرين]، استناداً إلى المبادرات القائمة عند الاقتضاء. ويمكن استخدام الاستراتيجيات المخصصة لقطاعات بعينها والاستراتيجيات المشتركة بين القطاعات على حد سواء من أجل إشراك منتجي المواد الكيميائية ومستخدميها.

'٤' بديلة- يتعين على جميع القطاعات الصناعية [بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم] المشاركة في وضع وتنفيذ:

- أ- المتطلبات القانونية والسياسات؛
- ب- [القواعد والمعايير والعلامات، بما في ذلك مواءمتها، والقبول المتبادل للبيانات؛]
- ج- المشاريع والشراكات المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛
- د- وينبغي أن يشمل الإشراف على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية الدورة الكاملة، بما في ذلك المنتجين الأوليين، وقطاع الصناعة التحويلية والموزعين والبائعين في المراحل النهائية، استناداً إلى المبادرات القائمة

عند الاقتضاء. ويمكن استخدام الاستراتيجيات المخصصة لقطاعات بعينها والاستراتيجيات المشتركة بين القطاعات على حد سواء من أجل إشراك منتجي المواد الكيميائية ومستخدميها.

[٥] وينبغي أن تُشرك وتمثَّل جميع قطاعات الصناعة، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وقطاع الصناعة التحويلية في المراحل النهائية، في اجتماعات النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وأفرقة العاملة وجمعياته وشراكاته.

[٦] ينبغي لجميع الرابطة الصناعية من جميع القطاعات إشراك المؤسسات ذات الصلة بما في النهج الاستراتيجي.

مشاركة الأوساط الأكاديمية

[٣] ينبغي [تمكين ودعم] الأوساط الأكاديمية لكي تساهم في [بناء القدرات] وتعاون من أجل إنتاج المعارف والبيانات والمعلومات ذات الصلة عن [أخطار ومخاطر و] رصد المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك ما يتعلق ب[تحديد] المسائل ذات الاهتمام التي تستدعي اتخاذ إجراءات [عملية]. [والبدايل الأكثر أماناً]، وتتبادل النتائج التي تتوصل إليها مع واضعي السياسات.، وكذلك من خلال طرح بحوث بشأن بدائل أكثر أماناً وحلول كيميائية خضراء ومستدامة.

[وينبغي للأوساط الأكاديمية المشاركة في إعداد وتنفيذ المتطلبات القانونية، والسياسات، والمشاريع، والشراكات المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات].

[٥ مكرراً- هناك حاجة إلى تجنب التجزئة وتعزيز الترابط بين العلم والسياسات على جميع المستويات لدعم وتعزيز السياسات والإجراءات المحلية والوطنية والعالمية القائمة على العلم والمتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى البعيد؛ واستخدام العلوم في رصد التقدم المحرز، وتحديد الأولويات، ووضع السياسات العامة طوال دورات المواد الكيميائية والنفايات، مع مراعاة الثغرات في المعلومات العلمية، وبخاصة في البلدان النامية.

وينبغي أن يعزز جميع أصحاب المصلحة، حسب الاقتضاء، مشاركتهم في تحسين استخدام العلم للسياسات والإجراءات المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. ويتعين دعم الترابط ذي الصلة بين العلوم والسياسات، بما في ذلك المدخلات من الأوساط الأكاديمية.

وتشكل التوقعات العالمية للمواد الكيميائية والتوقعات العالمية لإدارة النفايات، فضلاً عن التوقعات الإقليمية لإدارة النفايات، نقطة انطلاق جيدة لتحسين إدماج العلم في وضع السياسات والإجراءات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وينبغي النظر في استنتاجاتها وتوصياتها ومتابعتها من جانب جميع أصحاب المصلحة.

ويتعين على الحكومات بوجه خاص أن تولي الاعتبار الواجب لتقييم الخيارات المتاحة لتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات على الصعيد الدولي من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وهو ما طلبته جمعية الأمم المتحدة للبيئة من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٠^(٤)، مع مراعاة الآليات القائمة، بما في ذلك الآليات العاملة في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والنماذج ذات الصلة في المجالات الأخرى، من أجل زيادة الفعالية من حيث التكلفة إلى أقصى حد ممكن، والاستفادة بأفضل وجه من التكنولوجيا الجديدة، وتتبع التقدم المحرز وتحسين تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة على الصعيد الوطني.

[وهناك حاجة لمتابعة الاتجاهات في تصميم المواد الكيميائية واستخدامها وإطلاقها وكذلك في إنتاج النفايات وإدارتها من أجل تحديد المسائل المثيرة للقلق في التوقعات المستقبلية العالمية للمواد الكيميائية والنفايات وحفز السياسات والإجراءات المتعلقة بالإدارة السليمة.

وينبغي لجميع أصحاب المصلحة معالجة المسائل ذات الصلة حيثما تشير الأدلة الناشئة إلى وجود خطر على الصحة البشرية والبيئة يحدده النهج الاستراتيجي، والتوقعات العالمية للمواد الكيميائية أو نتيجة رصد الاتجاهات في تصميم المواد الكيميائية وإنتاجها واستخدامها وإطلاقها وتوليد وإدارة النفايات، مع إيلاء اهتمام خاص للتقرير الذي سيصدره بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٠ المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن هذه المسائل.

وينبغي للحكومات أن تنظر بصفة خاصة في سبل متابعة التحليل المطلوب للأطر التنظيمية والسياسات القائمة وقدرتها على معالجة هذه المسائل في سبيل تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما فيها الرصاص والكاديوم، على النحو الوارد في التقرير المذكور في إطار التوصية السابقة.

وقد تشمل المسائل ذات الاهتمام العالمي المواد، ومجموعات من المواد، والمزائج، والمنتجات بصرف النظر عن المرحلة خلال دورتها (من تصميمها إلى مرحلة النفايات). ويتعين على المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية اعتماد معايير لتحديد المسائل ذات الاهتمام العالمي، استناداً إلى المعايير المحددة في قراره ٤/٢، مع الأخذ بعين الاعتبار النتائج التي توصلت إليها التوقعات العالمية لإدارة المواد الكيميائية والنفايات والتقارير ذات الصلة المقدمة من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن هذه المسائل. ويمكن النظر أيضاً في المعايير التي تتناول كيفية الاستجابة للتوصيات العلمية.

٦- هيئات الخبراء الفرعية والمخصصة

ينبغي أن يتمتع المؤتمر الدولي بالقدرة على إنشاء مجموعات لفترة زمنية محدودة فرعية و/أو مخصصة للدراسة وتقديم المشورة إلى المؤتمر الدولي بشأن المسائل العلمية و/أو التقنية و/أو السياسية التي [لم تُعالج في إطار] [لا تشملها] المنابر القائمة.

وينبغي أن تكون تلك المجموعات [مفتوحة] ومتوازنة جغرافياً وشفافة ومرنة وذات مصداقية أكاديمية [وتطبق سياسات صارمة بشأن تضارب المصالح وتنفيذها]؛ وأن تعزز الحوار ثنائي الاتجاه بين التخصصات وبين العلوم والسياسات؛ وأن تروج لأنشطة التوعية؛ وإدماج معايير ضبط صارمة، بما في ذلك استعراض الأقران، على أن يوافق عليها المؤتمر الدولي. ويجوز أن تشمل المهام، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

١' [تحديد وترتيب الأولويات وتقديم التوصيات من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالمواد الكيميائية

والنفايات المثيرة للقلق [على الصعيد العالمي]]؛

٢' وتيسير التنفيذ في البلدان النامية، عن طريق وسائط منها مثلاً مخططات تنظيمية أساسية؛

٣' وتقييم حجم المواد الكيميائية والنفايات، ومصادرها وتكاليفها الصحية والبيئية، وتحليل خيارات

الاستجابة وتطويرها؛

٤' وتيسير الابتكار وتقديم التوصيات التي تحقق أكبر قدر ممكن من منافع البدائل المستدامة والأكثر

أماناً؛

٥' ووضع مؤشرات لدعم الاستعراض الفعال للأهداف والغايات والمعالم الرئيسية، والتشغيل الفعال للأداة.

٧- آليات أخرى لدعم التنفيذ

الاعتبارات المالية

١- نهج متكامل للتمويل

١- يظل تنفيذ النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، الذي صُمم وجرت الموافقة عليه بوصفه مساهمة طويلة الأجل لما بعد عام ٢٠٢٠، ضرورياً [لتحقيق الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠].

٢- إن جميع المكونات الثلاثة للنهج المتكامل للتمويل، وهي التعميم، ومشاركة القطاع الخاص، والتمويل الخارجي المخصص، هي على نفس القدر من الأهمية ويعزز بعضها بعضاً.

٣- ويضطلع أصحاب المصلحة باتخاذ خطوات لتنفيذ نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك على وجه الخصوص، إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالمكونات الثلاثة التالية:

(أ) التعميم

٤- ينبغي للحكومات أن تنفذ إجراءات لتعزيز المزيد من التعميم للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في خطط التنمية الوطنية والميزانيات الداخلية والسياسات القطاعية ذات الصلة. وبالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، [قد يؤدي] [سيؤدي] [يجب أن يؤدي] تعميم الأولويات الوطنية بشأن المواد الكيميائية والنفايات في عمليات التخطيط الإنمائي للتمويل كجزء من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى زيادة حصولها على التمويل الكبير للأولويات الوطنية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات.

(ب) مشاركة القطاع الخاص

٥- [ينبغي لكيانات القطاع الخاص في جميع [استثماراتها] أجزاء سلسلة القيمة [وفي القطاع المالي] أن تزيد مساهماتها في مجال تنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات [من خلال مجموعة من النهج والشراكات. وينبغي للقطاع الخاص القيام بمزيد من العمل لتوسيع نطاق مسؤولية المنتجين والشراكات بين القطاعين العام والخاص.]، من أجل تغطية تكاليف آثارها على البيئة والصحة. وهذه الاشتراكات (على سبيل المثال. من خلال الجبايات المتفق عليها) يجب أن تسعى إلى أن تمول، في جملة أمور، تحديد الأخطار والإبلاغ عنها، والتقييم الشامل للمخاطر وتدابير التخفيف منها، وتعزيز القدرات التقنية لجميع أصحاب المصلحة، وتنفيذ سجل إطلاق الملوثات ونقلها، ومنع التعرض، وتوجيه انتباه المجتمعات المحلية المعرضة لهذه المواد واستصلاح المواقع الملوثة. إضافةً إلى ذلك فإنه يتعين على كيانات القطاع الخاص زيادة مساهماتها من خلال سلسلة من النهج والشراكات. ويتعين على القطاع الخاص الامتثال للمسؤولية الممتدة للمنتج.]]

١ بديلة- [يتعين على الحكومات أيضاً تنفيذ إجراءات لزيادة تشجيع الصناعة على المشاركة في النهج المتكامل، بما في ذلك وضع التشريعات بشأن مسؤوليات الصناعة والإدارة الوطنية؛ وتقديم الحوافز بخصوص الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛ وتعزيز التدابير من جانب الصناعة لاستيعاب التكاليف داخلياً [وفقاً لمبدأ الملوث يدفع]. [ويتعين على كيانات القطاع الخاص خلال كامل استثماراتها و] [سلسلة القيمة] [سلسلة الإمداد] أن تزيد مساهماتها في تنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات من خلال سلسلة من النهج والشراكات.]

٢ بديلة- [وسيتم توليد الموارد المالية لجدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات من خلال مشاركة الصناعة في نهج متكامل وذلك عندما تستوعب الصناعة، في جملة أمور، داخلياً تكاليف الامتثال لأنظمة المواد الكيميائية والنفايات؛ وتستخدم الأدوات الاقتصادية لاسترداد التكاليف وتحويلها إلى القطاع الخاص من القطاع العام؛ وتنقل الصناعة التكنولوجية؛ وتدفع الصناعة الضرائب إلى الحكومات؛ وتتخذ الصناعة خطوات مبتكرة "لخضرة" المواد الكيميائية والنفايات طوال دوراتها.]

٦- [ويطلب من القطاع المالي وضع توجيهات للاستثمار في الشركات التي لديها خطط قائمة لإدارة المواد الكيميائية، على سبيل المثال، وضع معايير القروض لتحقيق معاملات مصرفية مستدامة.]

(ج) التمويل الخارجي المخصص

٧- [يكتمل التمويل الخارجي عناصر التعميم وانخراط الصناعات. وينبغي أن يؤمن أصحاب المصلحة التمويل، بما في ذلك المعونة في شكل مساعدات إنمائية، من المصادر المبتكرة للجهات المانحة، والتي يمكن تسهيلها عن طريق التعميم على المستوى الوطني.]

٧ بديلة-

[ومن المسلم به أن الثغرات الموجودة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات تتزايد باطراد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وأن الحاجة إلى مواصلة اتخاذ إجراءات متضافرة أصبحت واضحة بفعل عدم كفاية الدعم التقني والمالي المتاح.

إن حجم التقدم الذي يمكن أن تحرزه البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في تحقيق أهداف ما بعد عام ٢٠٢٠، يعتمد جزئياً على مدى توافر الموارد المالية التي يقدمها القطاع الخاصة والقطاع الثنائي الأطراف والوكالات أو الجهات المانحة المتعددة الأطراف والعالمية.

ويشجع جميع أصحاب المصلحة على الاتفاق على إنشاء صندوق دولي لتنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وهو صندوق ينبغي أن يكون في متناول جميع الجهات صاحبة المصلحة، وأن يقدم الدعم للبلدان النامية في شكل منح وضمائمات وقروض.

[ويتعين على] [ويُدعى] القطاع الخاص [(مثلاً من خلال جبايات متفق عليها)]، والحكومات القادرة، والمصارف الإنمائية، وكيانات الأعمال الخيرية، ورأس المال المجازفة، وجميع الجهات المعنية الأخرى إلى تقديم التبرعات المالية والعينية للصندوق الدولي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.]

٨- وينبغي للمانحين توفير تمويل خارجي مخصص، بما في ذلك، على سبيل المثال، موارد لدعم مرفق البيئة العالمية وغير ذلك من مصادر التمويل المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية، ودعم التنفيذ الفعال للبرنامج الخاص المعني بالتعزيز المؤسسي على المستوى الوطني لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والنفايات.

٩- [ينبغي إنشاء آلية لتبادل المعلومات في إطار الأمانة (المتفق عليها) من أجل المتابعة العلنية للمعونة الإنمائية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات]

صيغة بديلة لكل الفقرات أعلاه: [يتعين على جميع البلدان، في حدود قدراتها، أن تزيد من تعزيز عنصر التمويل الخارجي المخصص، ولا سيما من خلال المساهمات في البرنامج الخاص، ومرفق البيئة العالمية وغيره من الصناديق الاستثمارية المتعددة الأطراف ذات الصلة، وكذلك من خلال المساعدة الثنائية والإقليمية من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.]

٣- إنشاء شركات متعددة القطاعات والمشاركة فيها

١٠- يشجّع أصحاب المصلحة على إنشاء وتنفيذ شركات [شفافة وخاضعة للمساءلة] ومتعددة القطاعات تكون [مرتبطة بخطة العام ٢٠٣٠] من أجل المعالجة الفعالة [للمسائل المثيرة للقلق على الصعيد العالمي] المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات. ويشجّع أصحاب المصلحة على استكشاف فرص التمويل من خلال إشراك الآليات في جميع القطاعات.

٤- تمويل الأمانة*

١١- تُدعى الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون إلى توفير الموارد التي تمكّن الأمانة من الوفاء بالوظائف والمهام المسندة لها بموجب القسم الفرعي زاي (٣) أعلاه، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

١' دعوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تكييف وتعزيز الصندوق الاستئماني الطوعي الحالي من أجل دعم تلك المهام؛

٢' ودعوة جميع البلدان ومنظمات التكامل الاقتصادي الأخرى إلى المساهمة؛

٣' دعوة القطاع الخاص أيضاً بما في ذلك الصناعة، والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية الأخرى إلى المساهمة.

* حظيت بالدعم لكن ستكون هناك صياغة أفضل في الاجتماعات المقبلة لعملية ما بين الدورات

التذييل: الأهداف والغايات الاستراتيجية(٥)

فيما يلي بعض الغايات لدعم تحقيق كل من الأهداف الاستراتيجية.

غايات الهدف الاستراتيجي ألف:

الغاية ألف-١: تعتمد البلدان وتُنفَّذ وتُنفَّذ الأطر القانونية التي تتناول الوقاية من المخاطر والحد من الآثار الضارة الناجمة عن المواد الكيميائية طوال دورة حياتها وعن النفايات(٦).

الغاية ألف-٢: تتمتع البلدان بالقدرة الكافية لمعالجة المسائل المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات على الصعيد الوطني، بما في ذلك الآليات الملائمة للتنسيق بين الوكالات وانخراط أصحاب المصلحة، مثل خطط العمل الوطنية.

(٥) أثبتت الأهداف التالية وأوِّعِدت صياغتها في فريق الاتصال ولكن لم تناقش:

الغاية في إطار الهدف الاستراتيجي ألف: وضع مدونة قواعد السلوك بشأن إدارة المواد الكيميائية والنفايات تتضمن عناصر التوجه العام والتوجيهات العامة، وأدجت البلدان أحكامه في تشريعاتها الوطنية.

الغاية في إطار الهدف الاستراتيجي ألف: تتعاون البلدان والصناعة والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة القادرة، مع البلدان النامية من خلال تقديم المساعدة التقنية والمساعدة غير المالية لتمكين الأدوات اللازمة من تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دوراتها.

الغاية في إطار الهدف الاستراتيجي هاء: تحديد وتعبئة الموارد المالية وغير المالية اللازمة لدعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في جميع القطاعات، من جميع الجهات صاحبة المصلحة ولصالحها.

الغاية في إطار الهدف الاستراتيجي هاء: تضييق الثغرات القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فيما يتعلق بتنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

(٦) قد يرغب أصحاب المصلحة في أن يقرروا ما إذا كانت الغايات ستكون محددة زمنياً. لم تُدرج التواريخ في مشروع هذه الوثيقة.

الغاية ألف-٣: تنفذ البلدان الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، وكذلك الاتفاقات المتعلقة بالصحة والعمالة والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة، والآليات الطوعية كالنظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها.

الغاية ألف-٤: قيام أصحاب المصلحة فعلياً بإدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها والنفايات في تخطيطهم وسياساتهم وممارساتهم، مما يدعم تطوير وتنفيذ نظم إدارة المواد الكيميائية والآليات الأخرى الملائمة للقطاع.

الغاية ألف-٥: تكفل الحكومات والصناعة حماية العمال من المخاطر المرتبطة بالمواد الكيميائية والنفايات، وتمتّع العمال بالوسائل اللازمة لحماية أنفسهم.

غايات الهدف الاستراتيجي باء:

الغاية باء-١: توافر بيانات ومعلومات شاملة عن المواد الكيميائية المتداولة في الأسواق وإمكانية الوصول إليها، بما في ذلك المعلومات والبيانات المتعلقة بالمنتجات، والآثار الصحية والبيئية، والاستخدامات، ونتائج تقييم الأخطار والمخاطر، وتدابير إدارة المخاطر، ونتائج الرصد والوضع التنظيمي طوال دورات المواد الكيميائية.

الغاية باء-٢: امتلاك واستخدام جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الصناعات والهيئات التنظيمية، أنسب الأدوات والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات لإجراء تقييمات الإدارة السليمة، وكذلك لمنع الضرر والحد من المخاطر والرصد والإنفاذ.

الغاية باء-٣: توافر المعلومات والأساليب المعيارية واستخدامها لفهم آثار المواد الكيميائية والنفايات من أجل تحسين تقديرات عبء المرض وتقديرات تكلفة التعاقس، وإثراء عملية النهوض بتدابير السلامة الكيميائية، وقياس التقدم المحرز نحو الحد من تلك الآثار.

الغاية باء-٤: تطوير وتنفيذ برامج التثقيف والتدريب والتوعية العامة بشأن السلامة والاستدامة في مجال المواد الكيميائية، بما في ذلك بالنسبة للفئات الضعيفة من السكان، إلى جانب مناهج وبرامج سلامة العمال على جميع المستويات.

الغاية باء-٥: تنفيذ البلدان وأصحاب المصلحة التدريب على البدائل السليمة والأكثر أماناً بيئياً، وكذلك فيما يتعلق بعمليات الاستبدال واستخدام البدائل أكثر أماناً، مثل الإيكولوجيا الزراعية.

غايات الهدف الاستراتيجي جيم:

الغاية جيم-١: إنشاء برامج العمل، بما في ذلك الجداول الزمنية، واعتمادها وتنفيذها في مجال المسائل المثيرة للقلق التي يتم التعرف عليها.

الغاية جيم-٢: توافر المعلومات المتعلقة بإدارة خصائص ومخاطر المواد الكيميائية عبر سلسلة الإمداد، وإتاحة المحتويات الكيميائية للمنتجات للجميع لتمكين اتخاذ القرارات المستنيرة.

غايات الهدف الاستراتيجي دال:

الغاية دال-١: تتبنى الشركات سياسات وممارسات مؤسسية تعزز كفاءة استخدام الموارد وتدمج تطوير وإنتاج واستخدام بدائل مستدامة وآمنة، بما في ذلك أشكال التكنولوجيا الجديدة والبدائل غير الكيميائية.

الغاية دال-٢: تنفيذ الحكومات للسياسات التي تشجع الابتكار لتسهيل إعادة تدوير المنتجات وإعادة استخدامها، واعتماد بدائل مستدامة وآمنة، بما في ذلك التكنولوجيا الجديدة والبدائل غير الكيميائية (مثل منح الأولوية لترخيص البدائل منخفضة المخاطر، وأطر التقييم، وخطط الموسم، وسياسات الشراء).

الغاية دال-٣: دمج الشركات، بما في ذلك قطاع الاستثمار، للاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى دعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في نُهجها الاستثمارية ونماذج أعمالها وتطبيق معايير الإبلاغ المعترف بها دولياً عند الاقتضاء.

الغاية دال-٤: تطبيق الشركات لمبادئ الإنتاج المستدام وإدارة دورة حياة المادة في تصميم المواد الكيميائية والخامات والمنتجات، مع أخذ تخفيض المخاطر والتصميم من أجل إعادة التدوير والحلول والعمليات غير الكيميائية في الاعتبار.

الغاية دال-٥: تشجيع رابطات الصناعة للتغيير نحو الاستدامة والإدارة الآمنة للنفايات والمواد الكيميائية والمنتجات الاستهلاكية طوال دورات حياتها، بما في ذلك تبادل المعلومات وبناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بغرض الحد من المخاطر.

غايات الهدف الاستراتيجي هاء:

الغاية هاء-١: الاعتراف رسمياً من جانب أعلى المستويات من منظمات أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات، والصناعة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية في جميع القطاعات ذات الصلة، بأهمية اتخاذ التدابير المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات والالتزام بها، والاعتراف بأهميتها للتنمية المستدامة.

الغاية هاء-٢: إدماج السياسات والعمليات المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية.

الغاية هاء-٣: إنشاء شراكات وشبكات وآليات تعاونية بين القطاعات وداخلها لتعبئة الموارد، وتقاسم المعلومات والخبرات والدروس المستفادة، وتشجيع العمل المنسق على الصعيدين الإقليمي والدولي.

باء- التوصيات الأخرى لدعم و/أو إثراء عملية ما بين الدورات

١- نوصي الرئيسين المشاركين لعملية ما بين الدورات بأن يضطلعوا بالمزيد من العمل، بدعم من أمانة النهج الاستراتيجي وورهنأ بتوفر الموارد وبالتشاور مع المكتب، على صعيد المسائل التالية للمساهمة في عملية ما بين الدورات:

١' الآليات الأخرى لدعم التنفيذ.

٢' التدابير الإضافية من أجل تحقيق المشاركة المتعددة القطاعات.

٣' المسائل المثيرة للقلق.

٤' استناداً إلى المدخلات من أصحاب المصلحة يُجرى استعراض للمبادئ والنهج الواردة في الوثيقة

(SAICM/OEWG.3/4).

٢- تُدعى الأمانة إلى:

(أ) إعداد تقرير في إطار التحضير للاجتماع الثالث والاجتماع الرابع لعملية ما بين الدورات من الأمثلة على الآليات الناجحة في استرداد التكاليف وتطبيق مبدأ الملوث يدفع لتمويل أنشطة إدارة المخاطر والحد منها على المستوى الوطني، بما في ذلك النظر في الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الوثيقة

SAICM/OEWG.3/INF/11.

(ب) وضع اقتراح بشأن استراتيجية لتعبئة الموارد لعرضه على الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية لكي تنظر فيه.

٣- إن تقييم المدير التنفيذي لتنفيذ النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات مهم للعمل المقبل فيما بين الدورات من أجل وضع الغايات والمؤشرات، وينبغي النظر فيه في هذا السياق.

٤- العناصر التي نوقشت في مجموعة أصدقاء الرئيس خلال الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية ينبغي النظر فيها والاستمرار في مناقشتها كجزء من عملية ما بين الدورات.

٥- وندعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تقديم تقييم بشأن الروابط القائمة مع المجموعات الأخرى ذات الصلة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات وخيارات التنسيق والتعاون بشأن المجالات ذات الاهتمام المشترك.

٦- ونوصي بعقد اجتماع رابع لعملية ما بين الدورات من أجل إرساء أسس اتخاذ القرارات في الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، عند الاقتضاء، ورهنًا بتوافر الموارد.

المرفق الثاني

ميزانية أمانة النهج الاستراتيجي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠
(بدولارات الولايات المتحدة)

| ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | | |
|------------------|------------------|------------------------------------------------------------------|-------------|
| - | - | موظف برنامج ف-٥ (النهج الاستراتيجي، عامة) | ١١٠٢ ١١٠٠ |
| ٢٨٩ ٥٦٣ | ٢٧٨ ٤٢٦ | موظف برنامج ف-٤ (النهج الاستراتيجي، عامة) | ١١٠٣ |
| ٢٣٨ ٧٠٧ | ٢٢٩ ٥٢٦ | موظف برامج ف-٣ (إدارة المعارف) ^(١) | ١١٠٤ |
| - | ٢٢٩ ٥٢٦ | موظف برامج ف-٣ (برنامج البداية السريعة) | ١١٠٥ |
| ٢٣٨ ٧٠٧ | ٢٢٩ ٥٢٦ | موظف برامج ف-٣ (النهج الاستراتيجي، عامة) | ١١٠٦ |
| - | - | موظف برامج معاون ف-٢ (موظف برامج مبتدئ، النهج الاستراتيجي، عامة) | ١١٠٧ |
| ١٩٦ ٣٦٨ | ٩٣ ٧٢٨ | موظف برامج معاون ف-٢ (النهج الاستراتيجي، عامة) | ١١٠٨ |
| ٩٦٣ ٣٤٥ | ١ ٠٦٠ ٧٣٢ | المجموع الفرعي | ١١٩٩ |
| | | ١٢٠٠ مستشارون (توصيف النشاط أو الخدمة) | |
| ٥٠ ٠٠٠ | ٥٠ ٠٠٠ | الخبراء الاستشاريون | ١٢٠١ |
| ٥٠ ٠٠٠ | ٥٠ ٠٠٠ | المجموع الفرعي | ١٢٩٩ |
| | | ١٣٠٠ الدعم الإداري (المسمى والدرجة) | |
| ١٨٣ ٤٤١ | ٨٨ ١٩٣ | سكرتير (النهج الاستراتيجي) خ.ع-٤ ^(١) | ١٣٠١ |
| ١٨٣ ٤٤١ | ١٧٦ ٣٨٥ | سكرتير (النهج الاستراتيجي) خ.ع-٤ | ١٣٠٢ |
| ١٠ ٠٠٠ | - | مساعدة كعمل إضافي أو مساعدة مؤقتة | ١٣٢٠ |
| ٣٧٦ ٨٨٢ | ٢٦٤ ٥٧٨ | المجموع الفرعي | ١٣٩٩ |
| | | ١٦٠٠ السفر في مهمة رسمية | |
| ٦٠ ٠٠٠ | ٧٠ ٠٠٠ | سفر الموظفين في مهام رسمية | ١٦٠١ |
| ٦٠ ٠٠٠ | ٧٠ ٠٠٠ | المجموع الفرعي | ١٦٩٩ |
| ١ ٤٥٠ ٢٢٧ | ١ ٤٤٥ ٣١٠ | مجموع العنصر | ١٩٩٩ |
| | | ٢٠ عنصر العقود من الباطن | |
| | | ٢١٠٠ العقود من الباطن لخدمة المؤتمرات والمكان | |
| - | ٢ ٠٠٠ | المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة | ٢١٠١ |
| - | ٨٠ ٠٠٠ | الاجتماعات الإقليمية | ٢١٠٢ |
| - | - | الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية | ٢١٠٣ |
| ٣ ٠٠٠ | ٣ ٠٠٠ | اجتماعات المكتب | ٢١٠٤ |
| ٤٥٠ ٠٠٠ | - | الدورة الخامسة للمؤتمر | ٢١٠٥ |
| ٥٠ ٠٠٠ | ٥٠ ٠٠٠ | عملية ما بين الدورات لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠ | ٢١٠٦ |
| ٥٠٣ ٠٠٠ | ١٣٥ ٠٠٠ | المجموع الفرعي | ٢٢٩٩ |
| ٥٠٣ ٠٠٠ | ١٣٥ ٠٠٠ | مجموع العنصر | ٢٩٩٩ |
| | | ٣١٠٠ الاجتماعات والمؤتمرات (العنوان) | |
| - | ١٣ ٠٠٠ | المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة | ٣١٠١ |
| - | ٢٩٠ ٠٠٠ | الاجتماعات الإقليمية | ٣١٠٢ |
| - | - | الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية | ٣١٠٣ |
| ٢٥ ٥٠٠ | ٢٥ ٠٠٠ | اجتماعات المكتب | ٣١٠٤ |

| ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | | |
|---------------------------------------------|-----------|-----------------------------------------------------------|------|
| ١ ٠٠٠ ٠٠٠ | — | الدورة الخامسة للمؤتمر | ٣١٠٥ |
| ١٥٠ ٠٠٠ | ١٥٠ ٠٠٠ | عملية ما بين الدورات لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠ | ٣١٠٦ |
| ١ ١٧٥ ٥٠٠ | ٤٧٨ ٠٠٠ | المجموع الفرعي | ٣٣٩٩ |
| ١ ١٧٥ ٥٠٠ | ٤٧٨ ٠٠٠ | مجموع العنصر | ٣٩٩٩ |
| ٤٠ عنصر المعدات والمباني | | | |
| ٤١٠٠ معدات غير معمرة (بنود دون ١ ٥٠٠ دولار) | | | |
| ١ ٢٠٠ | ١ ٢٠٠ | لوازم مكتبية | ٤١٠١ |
| — | — | برامجيات الحاسوب | ٤١٠٢ |
| ١ ٢٠٠ | ١ ٢٠٠ | المجموع الفرعي | ٤١٩٩ |
| — | — | المعدات المعمرة (انظر البنود المدرجة في كشوفات الميزانية) | ٤٢٠٠ |
| — | — | معدات حاسوبية | ٤٢٠١ |
| — | — | المجموع الفرعي | ٤٢٩٩ |
| ٤٣٠٠ المباني (الإيجار) | | | |
| ١٩ ٠٠٠ | ١٨ ٥٠٠ | إيجار المكاتب والمباني | ٤٣٠١ |
| ١٩ ٠٠٠ | ١٨ ٥٠٠ | المجموع الفرعي | ٤٣٩٩ |
| ٢٠ ٢٠٠ | ١٩ ٧٠٠ | مجموع العنصر | ٤٩٩٩ |
| ٥٠ عنصر المتفرقات | | | |
| ٥٢٠٠ تكاليف تقديم التقارير | | | |
| ١٢ ٠٠٠ | ٩ ٠٠٠ | تكاليف الطباعة والترجمة | ٥٢٠١ |
| — | — | نشر نصوص النهج الاستراتيجي | ٥٢٠٢ |
| ١٢ ٠٠٠ | ٩ ٠٠٠ | المجموع الفرعي | ٥٢٩٩ |
| ٥٣٠٠ مصروفات نثرية | | | |
| ٧ ٢٠٠ | ٧ ٢٠٠ | الاتصالات | ٥٣٠١ |
| ٧ ٢٠٠ | ٧ ٢٠٠ | المجموع الفرعي | ٥٣٩٩ |
| ٥٤٠٠ التقييم | | | |
| ٣٠ ٠٠٠ | — | التقييم النهائي | ٥٤٠١ |
| ٣٠ ٠٠٠ | — | المجموع الفرعي | ٥٤٩٩ |
| ٤٩ ٢٠٠ | ١٦ ٢٠٠ | مجموع العنصر | ٥٩٩٩ |
| ٣ ١٩٨ ١٢٧ | ٢ ٠٩٤ ٢١٠ | التكاليف المباشرة للمشروع | |
| ٤١٥ ٧٥٧ | ٢٧٢ ٢٤٧ | تكاليف دعم البرامج (١٣ في المائة) | |
| ٣ ٦١٣ ٨٨٤ | ٢ ٣٦٦ ٤٥٧ | المجموع الكلي | ٩٩ |

(أ) وظيفة مؤقتة ممولة من مشروع مرفق البيئة العالمية.